Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 6 (2023) • P: 67 - 50
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

The Influence of Followed Nouns

Dr. Bahiya Ahmad Abdullah Daoud*, Prof. Mohammad Ali Younos Rabba[1]

[1] An-Najah National University | Palestine

Received:
07/09/2023

Revised:
18/09/2023

Accepted:
01/10/2023

Published:
30/12/2023

* Corresponding author:
bahidawood82@gmail.com

Citation: Daoud, B. A., & Rabba, M. A. (2023). The Influence of Followed Nouns. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2*(6), 50 – 67 . https://doi.org/10.26389/AJSRP.E070923

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to shed light on the location of the words that follow nouns in accordance with their association with the noun that they follow in a sentence, along with the relation to the diacritical marks that will be used in the word. The proximity of the followed noun to its follower affects the diacritic mark used within the word. The topic of words that follow nouns is one of the most important and vast topics in grammar, for it has multiple routes, multifunction's, and branching issues. Hence, this study came to exhibit the ways grammarians used in placing the diacritical mark of those followers according to the level of the followed noun, to grovel its stray, and to collect its scattered; this can be done through induction, presentation, and discussion. There is no dispute that the nature of this study requires the use of the inductive analytical method as its core center, for the researcher had inducted examples and models that are scattered in the books of grammar and, on top of them, the holy book of grammar, The Kitab by Sibawayh.

Keywords: words that follow nouns, location, diacritical marks, Sibawayh

أثر موقع التابع في ضبطه

الدكتورة / بهية أحمد عبد الله داود*، الأستاذ الدكتور / محمد علي يونس ربّاع[1]

[1] جامعة النجاح الوطنية | فلسطين

المستخلص: تأتي هذه الدّراسةُ لتسلّطَ الضّوءَ على موقعِ التّابعِ بالنّسبةِ للمتبوعِ في الجملةِ، وعلاقتِه بالحركةِ الإعرابيّةِ التي يتزيّن بها؛ إذ لقربِ التّابعِ من المتبوعِ أو لبعدِه عنه أثرٌ ممتدٌّ في توجيهِ ضبطِه. ويُعدُّ موضوعُ التّوابعِ من أهمّ الأبوابِ النّحْويّةِ وأوسعِها؛ إذ إنَّهُ متشعّبُ المسالِكِ، متنوّعُ الأحكامِ، متفرّعُ المسائلِ. لذا تجيءُ هذه الدّراسةُ لتجلّيَ الموجّهاتِ التي انطلقَ منها النّحاةُ في ضبطِ التّابعِ بالنّسبةِ لرتبةِ المتبوعِ، وتذلّلَ شاردَها، وتجمعَ متناثرَها، منْ خلالِ الاستقراءِ والعرضِ والمناقشةِ، وتقتضي طبيعةُ الدّراسةِ أنْ تتخذَ من المنهجِ الاستقرائيّ التّحليلي مرتكزًا وعمادًا؛ إذ عمدت الباحثةُ إلى استقراءِ الأمثلةِ والنّماذجِ المتناثرةِ في الكتبِ النّحويّةِ، وعلى رأسِها قرآنُ النّحو "كتاب سيبويه".

الكلماتُ المفتاحيّة: التّوابع، موقع، ضبط، سيبويه.

المقدمة:

تنتظمُ الكلماتُ في الجملةِ العربيّةِ بنظامٍ مخصوصٍ، يأخذُ بعضُها بحُجُزِ بعضٍ، فلكلّ عنصرٍ رتبتُه التي يتعيَّنُ بها شأنُه، ولقدْ أدركَ الرّعيلُ الأوّلُ منَ النُّحاةِ دورَ الرُّتبةِ في الدَّرسِ النَّحْويّ، وتناوَلوها بالدَّرسِ والنَّظرِ، فوجدوا أنَّ بعضَ التَّراكيبِ النَّحويَّةِ تتكوّنُ من عنصرَيْنِ متلازمَيْنِ، يتطلَّبُ وجودُ أحدِهما وجودَ الآخَرِ، فعلى سبيلِ المثالِ لا الحصرِ، يُعَدُّ المضافُ والمضافُ إليه من المتلازماتِ التي شدَّدَ النُّحاةُ على عدمِ قَبولِ الفصلِ بينهما، يقولُ المبرّدُ: " فإذا أضفتَ اسمًا إلى اسمٍ مثلِه، مفردٍ أو مضافٍ صارَ الثَّاني مِنْ تمامِ الأوّلِ، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا" (المبرد، 1994، صفحة 143/4). ومعَ ذلكَ قدْ يتوافرُ من القرائنِ ما يسوّغُ مخالفةَ التَّرتيبِ الأصليّ للمتلازمَيْنِ، كالتَّقديمِ والتَّأخيرِ والفصلِ... فيرتدُّ أثرُه على العلامةِ الإعرابيَّةِ؛ ذلكَ أنَّ الصّلةَ وثيقةٌ بينَ الموقعِ الإعرابيّ وضبطِ الكلماتِ. وتخضعُ حركةُ التَّوابعِ في أحايينَ كثيرةٍ إلى موقعِها في الجملةِ، فمنَ البدهيّ أنَّ التَّابعَ يلازمُ متبوعَه وينسجمُ معه في الحكمِ الإعرابيّ، إلا أنَّ تغيّرَ موقعِ التَّابعِ قدْ يُحدثُ تغييرًا في ضبطِه؛ لذا فإنَّ هذه الدّراسةَ ستسلِّطُ الضوءَ على موقعِ التَّابعِ في الجملةِ سواءٌ بالتَّقديمِ أو المجاورةِ أو الفصلِ، وأثرِ ذلكَ في ضبطِهِ.

أهمية الدراسة:

تتجلّى أهميّةُ الدّراسةِ في كونِها تكشفُ عنْ أثرِ موقعِ التَّابعِ في ضبطِهِ؛ فالتَّقديمُ والتَّأخيرُ ظاهرةٌ دالَّةٌ على ثراءِ العربيَّةِ ومرونتِها، ودليلٌ على سعةِ عطائِها، وكلُّ لفظةٍ في تركيبِ الجملةِ لهُ رتبتُهُ الأصيلةُ التي نيطَ بها تمامُ المعنى، إلّا أنَّ سلاسةَ العربيَّةِ سمحتْ باختلافِ هذا الأصلِ لتجنّبِ اللَّبسِ، فجازَ تقديمُ ما الأصلُ فيه أنْ يتأخَّرَ، وتأخيرُ ما الأصلُ فيه أنْ يتقدَّمَ، وامتناعُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ لظروفٍ وملابساتٍ تُفهَمُ منَ السّياقِ وقرائنِ الأحوالِ. وبقدرِ ما يتعلَّقُ الأمرُ بموضوعِ التَّوابعِ، تأتي هذه الدّراسةُ لترصدَ رتبةَ التّابعِ بالنّسبةِ للمتبوعِ، وأثرَ ذلكَ في ضبطِهِ.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدّراسة في توجيهِ النّظرِ إلى أثرِ الرّتبةِ النّحويّة في ضبطِ التّابع، وهذا من شأنِه أن يتخوّلَ الإجابةَ عن الأسئلة الآتية:

1- ما أثر تقدم التابع على الحركة الإعرابية؟
2- ما العلاقة بين مجاورة التابع للمتبوع وضبط التابع؟
3- ما أثر الفصل بين التابع والمتبوع على إمكانات ضبط التابع؟
4- كيف يؤثر طول الكلام بين التابع والمتبوع على تغير حركة التابع؟

فرضيات الدّراسة:

تفترض الدراسة أن يكون لموقع التابع في الجملة أثر بالغ في تغير حركته بين القطع والإتباع.

منهجية الدراسة:

- منهجية التحليل: اعتمدت الباحثةُ المنهج الاستقرائي التحليلي؛ ذلك أنَّه الأنسب لهذه الدراسة.
- مصادر البيانات: اعتمدت الباحثة المصادر التي من شأنها أن تغذي موضوع الدراسة؛ ككتب النحو واللغة والتفسير وبعض الددواوين الشعرية...
- حدود الدراسة: كتاب سيبويه وبعض الكتب النحوية للرعيل الأول من النحاة.

الدّراسات السابقة:

ليستِ التَّوابعُ منَ الدّراساتِ النّحويّةِ بالأرضِ البكرِ؛ فقدْ وطِأتْها أقدامُ الدّرسِ النَّحويّ منْ قبلُ، ومنَ الدّراساتِ التي تتماسُّ مع بعضِ ما ترمي إليهِ هذهِ الدّراسةُ ما يأتي:

- دراسة التّوابعُ ومعمولاتُها بينَ لزومِ الرُّتبةِ والعدولِ عنها، دراسة نحويّة تحليليّة. (محمود، 1442هـ/ 2021م)

تقفُ هذه الدّراسةُ على رتبةِ التَّابعِ والمتبوعِ بينَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وتهدفُ إلى تأصيلِ مسائلِ هذه القضيّةِ ودراستِها، وعرضِ ومناقشةِ آراءِ النُّحاةِ ومذاهبِهم فيها، سالكةً دربَ ابنِ مالكٍ في ألفيَّتِهِ.

- تقديم التّابع وتأخير المتبوع بين الجائز والممنوع، عرض ومناقشة. (محمود ع.، 2015م)

تُعنى هذه الدّراسة في اختلاف آراء النّحاة البصريين والكوفيين في مسألة تقديم التابع على المتبوع أو تأخيره عنه.

- التقديم والتأخير عند اللغويين العرب قدامى ومحدثين مع تطبيق على سور من القرآن. (شحود، 2002م)

تتغيا هذه الدراسة الوقوف على جهود النحاة في ظاهرة التقديم والتأخير للأبواب النحوية المختلفة، منها التوابع، وقد اعتمدت التسلسل التاريخي للنحاة، ثم تناولت أغراض التقديم والتأخير؛ فذكرت من ذلك العناية والاهتمام، والشكّ، ومراعاة السّجع أو القافية، والشّذوذ، وتوكيد نسبة الحدث إلى المسنَد إليه...

- التّوابعُ في كتابِ سيبويهِ، (سلمان، 1991)

عالجتْ هذهِ الدّراسةُ مادَّةَ التّوابعِ في كتابِ سيبويهِ، مسلّطةً الضّوءَ على منهجِهِ في بحثِها، والذي يتمثّلُ في السّماعِ والقياسِ والأخذِ عنْ أئمّةِ النَّحْوِ، كما وقفتْ على طريقةِ سيبويهِ في التَّبويبِ والتَّعليلِ، فضلًا عن المصطلحاتِ التي كانَ يستعملُها سيبويهِ في بحثِه التّوابعَ، كما أشارتْ إلى شيءٍ منْ أثرِ منهجِه في الكتبِ النحْويّةِ اللّاحقةِ.

أمَّا موقعُ هذهِ الدّراسةِ ممّا سبقَها منَ الدّراساتِ فيكمنُ في كونِها تعالجُ تغيّرَ ضبطِ التَّابعِ بناءً على موقعِه من المتبوعِ؛ فثمَّ موجهاتٌ خاصةٌ بموقع التّابع تقتضي ضبطًا مخصوصًا، منها: تقدّمه على المتبوع، ومجاورته له، و فصله عنه، وطول الكلام الحاصل بينهما.

هيكلة الدّراسة: ليسَ منْ مقاصدِ الدّراسةِ أنْ تقفَ على تعريفِ التَّوابعِ أو تعدادِها، فذلكَ ممّا استوفتِ الكتبُ النَّحويَّةُ توضيحَه وتكرارَه. ولكنْ هي توصيفٌ عامٌّ للعلاقة بين رتبة التابع بالنسبة للمتبوع وأثر ذلك في توجيه ضبطه. وليس من مقاصدها أن تقف على كل مثال ذي صلة بالموضوع؛ فالمقامُ عصيٌّ على الإحاطة بسيل العرم من الأمثلة والنماذج المتدفقة في المصنفات النحوية، فهي إذن توصيف عامٌّ جاء موزعا على أربعة مباحث على النحو الآتي: المبحث الأوّل: تقدّم التّابعِ على المتبوعِ. المبحث الثاني: الحمل على الجوار. المبحث الثالث: الفصل بين التابع والمتبوع وأثره في ضبط التابع. المبحث الرابع: طول الكلام. ويأتي عقب المباحث المتقدّمة مناقشة لأهم النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة.

المبحثُ الأوّلُ: تقدّمُ التّابعِ على المتبوعِ

يتّصفُ التّابعُ بشدّةِ اتّصالِه بالمتبوعِ، الأمرُ الذي جعلَه ينزلُ معه منزلةَ الشَّيءِ الواحدِ. وإنَّما سُمِّيَ تابعًا؛ لأنَّه يتبعُ ما قبلَه في الإعرابِ، لذا يستلزمُ أنْ يكونَ ثانيًا في الذِّكْرِ، وحقُّه التَّأخيرُ؛ إذْ هوَ مكمّلٌ للمتبوعِ ومُتمّمٌ لهُ. قالَ ابنُ يعيشَ: " التّوابعُ هيَ الثّواني المساويةُ للأوّلِ في الإعرابِ، بمشاركتِها لهُ في العواملِ، ومعنى قولنا: ثوانٍ، أيْ: فروعٌ في استحقاقِ الإعرابِ؛ لأنَّها لم تكنِ المقصودَ، وإنّما مِنْ لوازمِ الأوّلِ كالتَّتمةِ لهُ، وذلكَ نحوَ قولك: قامَ زيدٌ العاقلُ، فـ (زيدٌ) ارتفعَ بما قبلَه من الفعلِ المُسنَدِ إليه، و(العاقلُ) ارتفعَ بما قبلَه أيضًا، من حيثُ كانَ تابعًا لزيدٍ كالتّكملةِ لهُ؛ إذ الإسنادُ إنَّما كانَ إلى الاسمِ في حالِ وصفِه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكمِ" (ابن يعيش، 1422هـ/2001، صفحة 218/2).

والسُّؤالُ الذي يطرحُ نفسَه في هذا المجالِ، هل يتقدّمُ التَّابعُ على متبوعِه؟ وهل يحافظُ على تبعيَّتِه إذا ما تقدَّمَ أم أنه ينقطعُ عنه ليأخذَ حكمًا جديدًا؟ لعلَّ مَن يستقري كتابَ سيبويه يستنبطُ جوابًا لحكمِ التَّابعِ المتقدِّمِ على متبوعِه، يكمنُ تِبيانُه فيما يأتي:

تقدّمُ النَّعتِ على المنعوتِ: جاءَ في الكتابِ: " فأمَّا النَّعتُ الذي جرَى على المنعوتِ فقولُك: مَرَرْتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصارَ النَّعتُ مجرورًا مثلَ المنعوتِ؛ لأنَّهما كالاسمِ الواحدِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 421/1). فقدْ ذهبَ سيبويهِ، ووافقَهُ أكثرُ النُّحاةِ منَ المتقدّمينَ والمتأخّرينَ، أنَّه لا يجوزُ تقديمُ النَّعتِ على المنعوتِ، وما وردَ فمُتأوَّلٌ على غيرِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ فإذا تقدَّمَ نعتُ النَّكرةِ عليها نُصِبَ على الحاليَّةِ، وصارَ المنعوتُ صاحبَ الحالِ، وهو الوجهُ الأقوى لدى سيبويهِ، قالَ: " هذا بابُ ما ينتصبُ؛ لأنَّه قبيحٌ أن يوصفَ بما بعدَه، ويُبنَى على ما قبلَه، وذلكَ قولُك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ. لمّا لمْ يَجُزْ أنْ توصفَ الصّفةُ بالاسمِ، وقبُحَ أنْ تقولَ: فيها قائمٌ، فتضعَ الصّفةَ مَوضعَ الاسمِ... فجعلتَ القائمَ حالًا" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 122/2). ومن شواهدِه في هذا البابِ قولُ ذي الرّمةِ:

وتحتَ العَوالي في القنا مُستظِلَّةً ظباءٌ أعادتْها العيونُ الجآذِرُ (ذو الرّمّة، 1402هـ/ 1982م، صفحة 478/1)

والشّاهدُ فيه نصبُ (مستظلّة) على الحالِ بعد أن كانتْ نعتًا متأخّرًا لـ (ظباء)، فلمَّا تقدَّمتِ امتنعَ الإتباعُ، ونُصِبتْ على الحالِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 123/2). وكذلكَ قولُ كُثيِّرٍ:

لِمَيّةَ موحِشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّه خِلَلُ (عزة، 1391هـ/ 1971م، صفحة 506)

فقدْ نصبَ (موحشًا) على الحالِ، والأصلُ أنَّهُ نعتٌ لـ (طلل). وقدْ ذكرَ سيبويهِ أنَّ تقدّمَ النَّعتِ على المنعوتِ أكثرُ ما يكونُ في الشّعرِ، وأقلُّ ما يكونُ في الكلامِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 124/2).

هذا وأورَدَ سيبويهِ وجهًا آخرَ لنعتِ النَّكرةِ المتقدّمِ، نحوَ: " فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصّفةِ، ولكنَّه لمَّا قالَ: فيها قائمٌ، قيلَ لهُ مَنْ هوَ؟ وما هوَ؟ فقالَ: رجلٌ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 122/2). فالرَّفعُ جائزٌ رغمَ ضعفِهِ، ولكنَّهُ خرجَ عنِ التَّبعيَّةِ بتقديمِه، ورُفِعَ بمُقتضَى العاملِ.

وذهبَ المبرّدُ إلى أنَّ الرَّفعَ خطأٌ فاحشٌ وغَلَطٌ بيّنٌ، فإذا قُدِّمَ النَّعتُ على المنعوتِ لم يَجُزْ لهُ إلّا النَّصبُ على الحالِ، نحوَ قولِك: فيها قائمًا رجلٌ، وذلكَ أنَّ النَّعتَ لا يكونُ قبلَ المنعوتِ، والحالُ مفعولٌ فيها، والمفعولُ يكونُ مُقدَّمًا ومُؤخَّرًا. (المبرد، 1994، صفحة 192/4)

فإذا قيلَ: كيفَ يكونُ ذو الحالِ نكرةً؟ قلْ هوَ أحسنُ القبيحين؛ إذِ الحالُ منَ النَّكرةِ قبيحٌ، وتقديمُ النَّعتِ على المنعوتِ أقبحُ؛ فلوْ قلتَ: جاءَ رجلٌ ضاحكًا لَقبُحَ مع جوازِهِ، وجعلُهُ وصفًا لِما قبلَه هوَ الوجهُ. فإنْ قَدَّمتَ صفةَ النَّكرةِ نصبتَها على الحالِ؛ وذلكَ لامتناعِ تقديمِ الصِّفةِ على الموصوفِ؛ لأنَّ الصِّفةَ تجري مَجرى الصِّلةِ في الإيضاحِ، فلا يجوزُ تقديمُها على الموصوفِ، كما لا يجوزُ تقديمُ الصّلةِ على الموصولِ (ابن يعيش، 1422هـ/2001، صفحة 20/2)

بناءً على ذلكَ فإنَّ تقدُّمَ نعتِ النَّكرةِ على المنعوتِ لا يجري مَجرى التَّبعيَّةِ، ويُعربُ حالًا عندَ البصْريّينَ ومَنْ وافقَهم، ويُعرَبُ حسبَ موقعِه في الجملةِ إذا كانَ معرفةً ويُعرَبُ المنعوتُ بدلًا، ولمْ يشقَّ عصاهم سوى صاحبِ البديعِ الذي أجازَ تقديمَ الصّفةِ على الموصوفِ إذا كانَ لاثنينِ أو جماعةٍ، وقدْ تقدَّمَ أحدُ الموصوفَيْن، تقولُ: قامَ زيدٌ العاقلانِ وعمْرٌو . ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

ولستُ مُقرًّا للرّجالِ ظلامةً أَبَى ذاكَ عمّي الأكرمانِ وخالِيا[1] (ابن الأثير، 1420هـ، صفحة 142/1)

فالعاقلانِ والأكرمانِ في مذهبِ ابنِ الأثيرِ يُضبطانِ بالرَّفعِ على التَّبعيَّةِ. وأجازَ كذلكَ أبو حيَّانَ تقديمَ الصّفةِ على الموصوفِ مع حفاظِها على إطارِ التَّبعيَّةِ، مُستدلًّا على ذلكَ بالسَّماعِ القرآنيّ، ومنهُ قولُه تعالى: " الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ"[2]. قالَ: " يجوزُ أنْ يكونَ العزيزُ الحميدُ يعربانِ صفتَيْنِ متقدّمتَيْنِ، ويُعربُ لفظُ الجلالةِ موصوفًا متأخّرًا" (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 407/6). وتقدُّمُ الصّفتَيْن إنّما كانَ لأغراضٍ معنويَّةٍ بلاغيَّةٍ نصَّ عليها أبو حيَّانَ بقولِه: " ولمَّا تقدَّمَ شيئانِ؛ أحدُهما إسنادُ إنزالِ هذا الكتابِ إليه، والثَّاني إخراجُ النَّاسِ منَ الظُّلماتِ إلى النُّورِ بإذنِ ربِّهمْ، ناسبَ ذِكْرَ هاتينِ الصّفتَيْنِ صفةُ العزَّةِ المتضمّنةُ للقدرةِ والغلَبَةِ، وذلكَ منْ حيثُ إنزالِ الكتابِ، وصفةُ الحمدِ المتضمّنةُ استحقاقِهِ الحمدَ من حيثُ الإخراجِ منَ الظُّلماتِ إلى النُّورِ؛ إذِ الهدايةُ إلى الإيمانِ هي النّعمةُ التي يجبُ على العبدِ الحمدُ عليها والشُّكرُ، وتقدَّمتْ صفةُ العزيزِ؛ لِتَقَدُّمِ ما دلَّ عليها، وتَلِيَها صفةُ الحميدِ؛ لِتُلُوِّ ما دلَّ عليها" (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 406/6).

تقدُّمُ التَّوكيدِ على المؤكَّدِ: يجري التَّوكيدُ مَجرى النَّعتِ في عدمِ جوازِ تقدّمِه على المؤكَّدِ؛ ذلكَ أنَّه أكثرُ التَّوابعِ اتّصافًا بالتَّلازمِ، وإذا حصلَ وتقدَّمَ فلا يجوزُ فيه الإتباعُ، فيخرجُ منْ بابِ التَّوكيدِ، ويُعربُ بمقتضى العاملِ، فلوْ وازنتَ بينَ قولِك: جاءَ القومُ كلُّهم. وجاءَ كلُّ القومِ، لتبيَّنْتَ أنَّ (كلّ) في العبارةِ الأولى مرفوعةٌ على التَّوكيدِ لـ (قومٍ). بينَما لا تكونُ في الثَّانيةِ إلَّا فاعلاً، وإنْ كانَ معنى التَّوكيدِ لا ينفكُّ عنْها. ويقاسُ على ذلكَ ما تبقَّى منْ ألفاظِ التَّوكيدِ كالنَّفْسِ والعينِ، فلا شكَّ في أنَّكَ تلفى اختلافًا في الإعرابِ والمعنى بينَ قولِك: رأيتُ زيدًا عينَه، ورأيتُ عينَ زيدٍ؛ فالأُولَى توكيدٌ لا محالةَ، أمَّا الثَّانيةُ فمفعولٌ بهِ. وقدْ حكَى سيبويهِ عنِ العربِ قولَهم: " نزلْتُ بنفسِ الجبلِ، ونفْسُ الجبلِ مقابِلي" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 379/2). فتقدُّمُ كلمةِ "نفسٍ" جرَّدَها منْ ثوبِ التَّبعيَّةِ، وأصبحتْ تُعربُ بمقتَضَى العامِلِ، وتُضبَطُ بتأثيرٍ منْهُ. وذهبَ ابنُ جِني إلى ما ذهبَ إليه سيبويهِ؛ " فالتَّوكيدُ لفظٌ يتبعُ الاسمَ المؤكَّدَ لرفعِ اللَّبسِ وإزالةِ الاتِّساعِ" (ابن جني، اللمع في العربية، غ.م، صفحة 84). وجَدوى التَّأكيدِ عندَ الزَّمخشري " أنَّك إذا كرَّرتَ فقدْ كرَّرتَ المؤكَّدَ، وما علقَ بهِ في نفسِ السَّامعِ، ومكَّنتَه في قلبِه..." (الزمخشري، 1993، صفحة 146). وجاءَ في أمالي ابنِ الشَّجري: " ولا يجوزُ تقديمُ التَّابعِ على المتبوعِ للضَّرورةِ إلَّا في العطفِ دونَ الصِّفةِ والتَّوكيدِ والبدلِ، فلوْ قلتَ: ضربتُ رأسَهُ زيدًا، وأكلتُ كلَّهُ الرَّغيفَ لم يجُزْ، وأشدُّ منْ هذا في الامتناعِ أنْ تقولَ: رأيتُ أجمعينَ القومَ؛ لأنَّكَ أوليتَ أجمعينَ العاملَ، والعربُ لمْ تستعملْهُ إلا تابعًا (ابن الشجري، 1413هـ/ 1991م، صفحة 275/1).

تقدُّمُ البَدلَ على المُبدَلِ منه: البدلُ شأنُه شأنُ بقيَّةِ التَّوابعِ منْ حيثُ حفظِ الرُّتبةِ، فلا يتقدَّمُ على المُبدَلِ منهُ؛ لأنَّه " إنَّما يُذكرُ لنحوٍ منَ التَّوطِئةِ، وليفادَ بمجموعِهما فضل تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكونُ في الإفرادِ" (الزمخشري، 1993، صفحة 146). ولذا سُمِّيَ تبيينًا (المبرد، 1994، صفحة 221/4). وهذا رأيُ البصْريّين؛ فلوْ قدَّمتَ البدلَ في قولِكَ: (ضربتُه زيدًا) على المُبدَلِ منهُ (زيدًا ضربتُهُ)، لخرجتِ الجملةُ منْ بابِ التَّبعيَّةِ إلى بابِ الاشتغالِ، فيكونُ زيدٌ مفعولًا بهِ منصوبًا بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ. وذكرَ سيبويهِ وجهًا آخرَ، هوَ الرَّفعُ على الابتداءِ؛ تقولُ: زيدٌ ضربتُهُ (سيبويه، 1425هـ/2004م، الصفحات 81/1-82). ويستشهدُ على جوازِ الوجهينِ بقولِ ذي الرّمَّةِ:

إذا ابنُ أبي موسى بِلالٌ بلغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازِرُ (ذو الرّمّة، 1402هـ/ 1982م، صفحة 1042/2)

فالمتقدِّمُ منصوبٌ عندَ الكوفيّينَ بالفعلِ الواقعِ على الهاءِ، جاءَ في الإنصافِ: " إنَّما قُلنا إنَّهُ منصوبٌ بالفعلِ الواقعِ على الهاءِ؛ وذلكَ لأنَّ المَكْنِيَّ _ الذي هوَ الهاءُ العائدُ_ هوَ الأوَّلُ في المعنى؛ فينبغي أنْ يكونَ منصوبًا بهِ، كما قالُوا: أكرمتُ أباكَ زيدًا، وضربتُ أخاك عمرًا" (الأنباري، 1424هـ/ 2003م، صفحة 69/1). ويردُّ على ذلكَ صاحبُ الإنصافِ قائلًا: " لا يجوزُ أنْ يكونَ البدلُ إلّا متأخّرًا عنِ المُبدَلِ

(1) البيت بلا نسبة.

(2) إبراهيم: 1-2

منهُ، وأمَّا هٰهُنا فقدْ تقدَّمَ زيدٌ على الهاءِ؛ فلا يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا منها؛ لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ البدلُ على المُبدَلِ منهُ" (الأنباري، 1424هـ/ 2003م، صفحة 69/1). وسواءٌ كانَ منصوبًا في حالِ تقديمِه أو مرفوعًا، فإنَّه في مذهبِ سيبويهِ ومَنْ والاهُ ينسلخُ عنْ حُكمِ التَّبعيَّةِ، وليسَ فيهِ إلا القطعُ، فلا يكونُ بدلًا أبدًا.

تقدُّمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه: لقدِ انعقدَ الإجماعُ عندَ جمهورِ النُّحاةِ على عدمِ جوازِ تقدُّمِ المعطوفِ على المعطوفِ عليهِ، حالُ العطفِ في ذلكَ حالُ بقيَّةِ التَّوابعِ؛ نصَّ على ذلكَ ابنُ جني بقولِه: " ولا يجوزُ تقدُّمُ العطفِ الذي هوَ نسقٌ على المعطوفِ عليهِ، إلا في الواوِ وحدَها، وعلى قلَّتِه أيضًا، نحوَ: قامَ وعمْرو زيدٌ، وأسهلُ منهُ: ضربتُ وعمرًا زيدًا؛ لأنَّ الفعلَ في هذا قدِ استقلَّ بفاعلِه، وفي قولِك: قامَ وعمرٌو زيدٌ، اتَّسعتَ في الكلامِ قبلَ الاستقلالِ والتَّمامِ" (ابن جني، الخصائص، غ.م، الصفحات 388/2-387). كما علَّلَ عدمَ جوازِ التَّقديمِ في بابِ العطفِ بقولِه: " وممَّا يُضعفُ تقديمَ المعطوفِ على المعطوفِ عليهِ من جهةِ القياسِ أنَّكَ إذا قلتَ: قامَ وزيدٌ عمرٌو، فقدْ جمعتَ أمامَ زيدٍ بينَ عاملينِ: أحدُهما قامَ، والآخرُ الواوُ...، وليسَ هذا كإعمالِ الأوَّلِ أو الثَّاني في نحوِ: قامَ وقعدَ زيدٌ؛ لأنَّكَ في هذا مُخيَّرٌ؛ إنْ شئتَ أعملتَ الأوَّلَ، وإنْ شئتَ أعملتَ الآخرَ، وليسَ ذلكَ في نحوِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو؛ لأنَّكَ لا ترفعُ عمرًا في هذا إلَّا بالأوَّلِ" (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 389/2). وقدْ جعلَ بعضُ النّحاةِ تقديمَ المعطوفِ على المعطوفِ عليهِ بالواوِ خاصًّا بالضَّرورةِ الشّعريّةِ؛ قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: " لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ ما بعدَ حرفِ العطفِ عليهِ، وكذلكَ ما اتّصلَ بهِ، والذينَ أجازُوا منْ ذلكَ شيئًا أجازُوهُ في الشّعرِ، ولوْ جعلْنا ما جاءَ في ضروراتِ الشِّعرِ أصولًا لزالَ الكلامُ عنْ جِهتِهِ" (ابن السراج، غ.م، صفحة 226/2) وممّا جاءَ في ذلكَ شعرًا قولُ أحدِهم:

ألا يا نخلةً منْ ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 388/2)

فقدْ قُدِّمَ المعطوفُ (ورحمةُ اللهِ) على المعطوفِ عليهِ (السّلام)، وضبطتْ (رحمةُ) على التَّبعيَّةِ. وهذا وجهٌ لا يرجّحُهُ ابنُ جِني؛ قالَ: " حملَتْهُ الجماعةُ على هذا، حتَّى كأنَّهُ عندَها: عليكَ السَّلامُ ورحمةُ اللهِ، وهذا وجهٌ، إلَّا أنَّ عندي فيهِ وجهًا لا تقديمَ فيهِ ولا تأخيرَ من قبلِ العطفِ؛ وهوَ أنْ يكونَ رحمةُ اللهِ معطوفًا على الضَّميرِ في عليكَ؛ وذلكَ أنَّ السَّلامَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه مُقدَّمٌ عليهِ وهوَ عليكَ" (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 388/2).

منَ الاستثناءِ: إنَّ إتباعَ المُستثنَى للمُستثنَى منهُ إذا كانَ الكلامُ تامًّا منفيًّا هوَ الرَّاجحُ والمنتخَبُ لدى سيبويهِ، " وذلكَ قولُك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتَ أحدًا إلا زيدًا، جعلتَ المستثنَى بدلًا منْ الأوَّلِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 311/2). وذكرَ سيبويهِ عن يونسَ وعيسى أنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بعربيَّتِه يقولُ: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، فينصِبُ؛ وذلكَ أنَّكَ لمْ تجعلِ الآخِرَ بدلًا منَ الأوَّلِ، ولكنَّكَ جعلتَهُ منقطِعًا ممّا عمِلَ في الأوَّلِ، على تقديرِ: ولكنَّ زيدًا، أو: ولا أعني زيدًا (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 319/2). أمَّا إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منهُ وجبَ النَّصبُ لا الإتباعُ، وذلكَ قولُك: ما فيها إلا أباكَ أحدٌ، وما لي إلا أباكَ صديقٌ؛ لئلَّا يلزمَ تقدُّمُ التَّابعِ على المتبوعِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 335/2). واستشهدَ على ذلكَ بقولِ كعبِ بنِ مالكٍ:

الناسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ليسَ لنا إلا السّيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ (بن مالك، 1386هـ/ 1966م، صفحة 209)

والشَّاهدُ فيه أنَّ المستثنَى إذا تقدَّمَ على المستثنَى منهُ امتنعَ عنِ الإتباعِ، وليسَ فيهَ إلا النَّصبُ؛ فقدْ نصبَ (السُّيوفَ)، ولمْ يَجزِ الإبدالُ منْ (وزر). والأمرُ نفسُه تبنَّاهُ المبرّدُ؛ إذْ يوجبُ النَّصبَ على الاستثناءِ، والإتباعُ محرَّمٌ؛ فليسَ هناكَ ما يُبدَلُ منهُ (المبرد، 1994، صفحة 397/4). ويقيسُ ذلكَ على النَّعتِ؛ ففي قولِكَ: جاءني رجلٌ ظريفٌ، تجعلُ ظريفًا نعتًا لرجلٍ، ويجوزُ جاءني رجلٌ ظريفًا على الحالِ، فإذا قلتَ: جاءني ظريفًا رجلٌ، بطُلَ الوجهُ الجيِّدُ؛ لأنَّ رجلاً لا يكونُ نعتًا (المبرد، 1994، صفحة 397/4). ومنْ شواهدِه في ذلكَ شعرًا قولُ الكُميت:

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مَشعَبَ الحقّ مشعبُ (بن زيد، 2000م، صفحة 517)

وحكى سيبويهِ عنْ يونسَ أنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بهمْ يقولونَ: ما لي إلا أبوكَ أحدٌ، فيجعلونَ أحدًا بدَلًا، وقدْ نظّرَه سيبويهِ بقولِه: ما مررتُ بمثلِه أحدٍ، فقدْ قدَّمَ النَّعتَ على المنعوتِ، وأُعربَ النَّعتُ بمقتضَى العاملِ، والمنعوتُ بدلًا منَ النَّعتِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 337/2). وهذا ما ذكرَه الفرَّاءُ عنْ بعضِ العربِ، رغمَ أنَّه يرجّحُ النَّصبَ، قالَ: " ومنَ العربِ منْ يرفعُ ما تقدَّم في إلّا... وأنشدونَا:

بالثَّني أسفلَ من جمّاءَ ليسَ لهُ إلّا بَنِيه وإلَّا عِرْسَهُ شِيَعُ (بن المنذر، 1967م) ويُنشَدُ: إلَّا بنوهُ وإلَّا عِرسُه" (الفراء، غ.م، صفحة 168/1).

بناءً على ما تقدَّم فإنَّ المُختارَ عندَ سيبويهِ ومعظمِ النُّحاةِ وجهُ النَّصبِ إذا تقدَّمَ المُستثنَى على المُستثنَى منهُ في كلامٍ غيرِ موجبٍ؛ ذاكَ أنَّهُ الأكثرُ والأشهرُ في كلامِ العربِ، وأمَّا ما سُمِعَ منهُ مرفوعًا فيعربُ بمقتضَى العاملِ والمستثنى منه بدلًا، ولا يجوزُ في المستثنى المتقدّمِ الإتباعُ؛ إذْ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ البدلُ على المبدلِ منهُ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 337/2).

المبحثُ الثَّاني: الحملُ على الجوارِ

لعلَّ حرصَ العربيِّ على علاقةِ الجوارِ، ومراعاةِ حقِّ الجارِ، قدِ انسحبَ على الكلامِ شعرِهِ ونثرِه، ولعلَّ مردَّ ذلكَ يكمنُ في تحقيقِ الانسجامِ والتَّشاكلِ بينَ المفرداتِ والتَّراكيبِ المختلِفةِ، فيعملُ على إتباعِ بعضِها بعضًا، حتَّى لو أدَّى ذلكَ إلى التَّضحيةِ ببعضِ القوانينِ النَّحْويَّةِ، فيخرجُ التَّابعُ في حركتِه الإعرابيةِ عن متبوعِه، ويأخذُ حركةَ الاسمِ الذي يتقدَّمُهُ بالمجاورةِ. وقدْ أجازَ سيبويهِ الإتباعَ على الجوارِ؛ لورودِ ذلكَ عنِ العربِ، وإنِ اختلفَ المتجاورانِ في الإعرابِ؛ يقولُ في معرضِ حديثِه عن الجوارِ: " وممّا جرى نعتًا على غيرِ وجهِ الكلامِ: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فالوجهُ الرَّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهوَ القياسُ؛ لأنَّ الخربَ نعتُ الجحرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ تجرُّهُ... أتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحوَ قولِهم: بِهِمْ وبدارِهم، وما أشبهَ ذلكَ" (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 436/1). ومنْ شواهدِه في موضعِ الجوارِ قولُ العجاجِ:

كأنَّ نسيجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ على ذرا قلَّامِهِ المُهَدَّلِ (العجاج، 1416ه/ 1995م، صفحة 437/1) (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 437/1)

والشَّاهدُ فيهِ جرُّ المرمَلِ لمجاورتِه العنكبوتَ، وهوَ في الحقيقةِ نعتٌ للنَّسيجِ، وحقُّه النَّصبُ. ولمْ يضعْ سيبويهِ شرطًا للجرِّ على الجوارِ؛ فالنَّسيجُ مذكَّرٌ والعنكبوتُ أنثى، خلافًا للخليلِ الذي كانَ يجيزُ الجوارَ بشرطِ أنْ يستويَ المتجاورانِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، والإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، نحَو: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، وهذانِ جُحرا ضبٍ خربَيْنِ، وهذه جُحرةُ ضبٍّ خربةٍ. (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 437/1) وعدَّ الخليلُ النَّعتَ السببيَّ جزءًا منْ هذهِ الظَّاهرةِ مُمَثِّلًا لها بقولِه: " مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمُّه، ومررتُ برجلٍ طالقٍ امرأتُه، خفضتَ عجوزًا وليسَ منْ نعتِ الرَّجلِ، إلَّا أنَّهُ لمَّا كانَ منْ نعتِ الأمِّ خفضتَه على القربِ والجوارِ" (الفراهيدي، 1416ه/ 1995م، صفحة 194).

وأجازَ الفرَّاءُ الحملَ على الجوارِ، وذلكَ جليٌّ في قولِه: " وذلكَ منْ كلامِ العربِ أنْ يُتبِعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبَهَهُ" (الفراء، غ.م، صفحة 74/2). وبالحملِ على الجوارِ علَّلَ الفرَّاءُ قراءةَ المتينِ بالخفضِ في قولِه تعالى: " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"[3]. " فمَنْ قرأَ المتينَ بالخفضِ جعلَهُ مِنْ نعتِ القوَّةِ، وإنْ كانتْ أنثى في اللَّفظِ" (الفراء، غ.م، صفحة 90/3). فخفضَ المتينَ على الجِوارِ، والوجهُ الرَّفعُ. واستشهدَ على ذلكَ بما أنشَدَهُ أبو الجرَّاحِ العُقَيلي:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزَّوجاتِ كلِّهم أنْ ليسَ وصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرا الذَّنَبِ (الفراء، غ.م، صفحة 75/2) ؛ (البغدادي ، 1418ه/ 1997م، صفحة 93/5)؛ (ابن هشام، 1985م، صفحة 895)؛ (السيوطي، غ.م، صفحة 535/2)

والشَّاهدُ فيهِ خفضُ (كل) على جوارِ الزَّوجاتِ، والقياسُ النَّصبُ على التَّوكيدِ لذوي. (الفراء، غ.م، صفحة 75/2) وأقَّر كذلكَ بيتَ ذي الرُّمَّةِ:

تُريكَ سنَّةَ وجهٍ غيرَ مُقرِفَةٍ ملساءَ ليسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ (ذو الرّمّة، 1402ه/ 1982م، صفحة 29/1)

والشَّاهدُ فيه خفضُ (غير) على جوارِ (وجه)، والقياسُ النَّصبُ نعتًا لـ (سنَّة).

والزّاجُ عندَ جمهورِ النُّحاةِ جرُّ النَّعتِ على الجوارِ لسماعِهِ عنِ العربِ، وهوَ في التَّوكيدِ على نُدرةٍ، قالَ ابنُ هشامٍ: " الذي عليهِ المحقّقونَ أنَّ خفضَ الجوارِ يكونُ في النّعتِ قليلًا، وفي التَّوكيدِ نادرًا" (ابن هشام، 1985م، صفحة 895). وقالَ البغداديُّ: " وجرُّ الجوارِ لم يُسمَعْ إلَّا في النَّعتِ على قلَّةٍ، وقدْ جاءَ في التَّأكيدِ في بيتٍ على سبيلِ النُّدرةِ" (البغدادي ، 1418ه/ 1997م، صفحة 93/5). وهناكَ مَنْ أنكرَ الخفضَ على الجوارِ كابنِ جني والسّيرافي؛ فقدْ أوّلَ ابنُ جني جرَّ خربٍ في " هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" على أنَّه صفةٌ لـ (ضبّ) لا على الجوارِ، قالَ: " أصلُهُ: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه، فيجري خربٌ وصفًا على ضبٍّ، وإنْ كانَ في الحقيقةِ للجُحرِ. كما تقولُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتُجري قائمًا وصفًا على رجلٍ، وإنْ كانَ القيامُ للأبِ لا للرَّجلِ" (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 193/1).

واعتدَّ ابنُ يعيشَ بالجوارِ؛ قالَ: " وممّا يدلُّ على رعايتِهم جانبَ القربِ والمجاورةِ أنَّهم قالُوا: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وماءُ شنٍّ باردٍ، فأتبعُوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلَها، وإنْ لمْ يكنِ المعنى عليهِ؛ ألا ترَى أنَّ الضَّبَّ لا يوصفُ بالخرابِ، والشنَّ لا يوصفُ بالبرودةِ، وإنَّما هيَ منْ صفاتِ الجُحرِ والماءِ؟" (ابن يعيش، 1422ه/2001، صفحة 211/1).

وكثيرًا ما ردَّ المفسّرونَ مخالفةَ النَّعتِ منعوتَه في الإعرابِ إلى الجوارِ؛ حرصًا على المناسبةِ الصَّوتيَّةِ بينَ أجزاءِ الكلامِ، ومنَ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ على ذلكَ قولُه تعالى: " وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ"[4]، فقدْ قرأَ بعضُهم الأيمنَ بالجرِّ (ابن خالويه، غ.م، صفحة 91) ؛ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407ه، صفحة 79/3) ، وخرَّجَها الزَّمخشريُّ بأنَّ الأيمنَ نعتٌ لجانبٍ لا للطّورِ، بدليلِ قراءةِ النَّصبِ المشهورةِ، " فالطُّورُ وهوَ الجبلُ ليسَ لهُ يمينٌ أو شمالٌ" (الفراء، غ.م، صفحة 169/2)، ولكنَّ الكلمةَ جُرَّتْ لمجاورتِها الطُّورَ؛ إيثارًا للتّناسبِ والتَّشاكلِ في الحركاتِ. (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407ه، صفحة 79/3) ومنَ

(3) الذاريات: 58.

(4) طه: 80.

الشَّواهدِ أيضًا جرُّ كلمةِ محيطٍ في قولِه تعالى: " وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ "[5]، فقد جُرَّتْ كلمةُ محيطٍ على المجاورةِ ليومٍ، رغمَ أنَّها نعتٌ لعذابٍ، قالَ العكبريُّ: " واليومُ ليسَ بمحيطٍ، إنَّما المحيطُ العذابُ" (العكبري، غ.م، صفحة 423/1). وكذلكَ قولُه جلَّ في عُلاه: " مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ "[6]، قيلَ في عاصفٍ إنَّهُ منْ صفةِ الرّيحِ، إلا أنَّهُ لمَّا جاءَ بعدَ اليومِ أُتبِعَ إعرابَه، كما قيلَ: جحرُ ضبٍّ خربٍ، أيْ أنَّهُ خُفِضَ على الجوارِ (الأندلسي، 1420ه ، صفحة 423/6).

منْ خلالِ الأمثلةِ السَّابقةِ التي ساقتْها الباحثةُ منْ كلامِ العربِ شعرًا أونثرًا يتبَّينُ أنَّ الجرَّ على الجوارِ لا يلغي حكمَ التَّبعيَّةِ؛ ذلكَ أنَّ العدولَ عنْ حركةِ المنعوتِ إنْ مرفوعًا وإنْ منصوبًا إلى الجرِّ كانَ داعيًا موسيقيًّا جماليًّا؛ فما كانَ ليُعدَلَ عنِ المطابقةِ إلَّا في ظلِّ وضوحِ المعنى وأمنِ اللّبسِ، وتضافرِ قرائنَ أخرى تدلُّ على التَّبعيَّةِ، وفي ذلكَ يقولُ تمَّامُ حسّان: " قالتِ العربُ: جحرُ ضبٍّ خربٍ، فأغنتْ عندَهم قرينةُ التَّبعيَّة وهيَ معنويَّةٌ، عنْ قرينةِ المطابقةِ في العلامةِ الإعرابيَّةِ وهيَ لفظيَّةٌ، وكانَ الدّاعي إلى ذلكَ داعيًا موسيقيًّا جماليًّا، يتمثَّلُ في المناسبةِ بينَ المتجاورينَ في الحركةِ الإعرابيَّةِ، وقدْ سمَّاهُ النُّحاةُ المجاورةَ" (حسان، 1427ه/ 2006م، صفحة 234).

المبحثُ الثَّالثُ: الفصلُ بينَ التَّابعِ والمتبوعِ وأثرُه في ضبطِ التَّابعِ

الفصلُ لغةً هوَ القطعُ؛ فصلتُ الشَّيءَ فانفصلَ، أيْ: قطعتُهُ فانقطعَ. (ابن منظور، 1414ه) والفصلُ هو "الحجزُ بينَ الشَّيئينِ" (الزبيدي، غ.م). وغالبًا ما يقودُ المعنى اللُّغويُّ إلى الاصطلاحيِّ؛ إذْ هوَ الحاجزُ بينَ شيئينِ متلازمينِ. وهوَ في عُرفِ النُّحاةِ" وجودُ صيغةٍ أوْ أكثرَ بينَ أجزاءِ التَّركيبِ التي تحتَمُ قواعدُ اللُّغةِ توالِيَها، دونَ حاجزٍ بينَها...، فالعناصرُ أو الأجزاءُ المترابطةُ تأبى الفصلَ بينَ أجزائِها؛ لكونِها متلازمةً بحيثُ لا ينفكُّ أحدُها عنِ الآخرِ" (القرني، ، 1425ه/ 2004م، الصفحات 1-2). وقالَ علي أبو المكارم: " الفصلُ النَّحويُّ يُستخدَمُ في حالةِ وجودِ فاصلٍ منْ نوعٍ خاصٍّ بينَ جزئَيّ الجملةِ، أو أجزائِها المتلازمةِ المتواليةِ" (أبو المكارم، 1427ه، صفحة 292). وقدْ وردَ الفصلُ في القرآنِ والشّعرِ ومنثورِ الكلامِ؛ وذكرَهُ النُّحاةُ الأوائلُ منْ خلالِ شرحِهم القواعدَ وتقعيدِها؛ وعلى رأسِ أولئكَ سيبويهِ؛ فقدْ ذكرَهُ في عدَّةِ مواطنَ؛ كالفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، نحوَ قولِه: " ولا يجوزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدَّارِ إلَّا في شعرٍ؛ كراهيةَ أنْ يفصلوا بينَ الجارِّ والمجرورِ (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 176/1)". وفي تعقيبِه على الفصلِ بينَ حرفِ الجرِّ والاسمِ المجرورِ في قولِه تعالى: " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ "[7]، قالَ: " فإنَّما جاءَ؛ لأنَّه ليسَ لِـ "ما" معنًى سوى ما كانَ قبلَ أنْ تجيءَ إلَّا التَّوكيد، فمنْ ثمَّ جازَ ذلكَ" (سيبويه، 1425ه/2004م، الصفحات 180-181). ومعنى كلامِه أنَّ الفصلَ بينَ حرفِ الجرِّ والاسمِ المجرورِ بما الزائدةِ جيءَ بهِ لغايةٍ هي التَّوكيدُ. وسمَّاهُ في بعضِ الأبوابِ حاجزًا نحوَ قولِه في بابِ كمْ: " ويجوزُ في الشِّعرِ أنْ تجرَّ وبينَها وبينَ الاسمِ حاجزٌ فتقولَ: كمْ فيها رجلٍ" (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 166/2) وعرضَ ابنُ السَّراجِ لهذهِ الظَّاهرةِ، فكرةَ الفصلَ بينَ العاملِ والمعمولِ فيهِ بما ليسَ منهُ، قالَ: " وإنّما يُكرهُ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ فيهِ بما ليسَ منهُ، نحوَ قولِك: كانتْ زيدًا الحُمى تأخذُ (ابن السراج، غ.م، الصفحات 128/1-129)". وسمَّاه المبرّدُ فصلًا واعتراضًا (المبرد، 1994، صفحة 2/ 11، 337). وهوَ عندَ ابن جني الاعتراضُ؛ قالَ: " والاعتراضُ في شعرِ العربِ ومنثورِها كثيرٌ وحسنٌ، ودالٌّ على فصاحةِ المتكلِّمِ، وقوَّةِ نَفَسِهِ، وامتدادِ نفسِهِ (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 341/1)".

وتتباينُ العلاقاتُ التَّرابطيَّةُ بينَ أجزاءِ الكلامِ قوّةً وضعفًا؛ فهناكَ منَ التَّراكيبِ المتلازمةِ ما يصعبُ الفصلُ بينها كعلاقةِ المجاورةِ. وهناكَ ما تكونُ العلاقاتُ فيهِ أقلَّ ترابطًا؛ كأنْ تكونَ العلاقةُ الجامعةُ بينَ المتلازمينِ علاقةَ اقتضاءٍ؛ بمعنى أنَّ وجودَ أحدِهما يقتضي وجودَ الآخرِ، فالفصلُ وقتئذٍ أيسرُ وأسهلُ. لذا سيعنى هذا المبحثُ باستقراءِ ما جازَ فصلُهُ منَ التَّوابعِ، والكشفِ عنْ أثرِ ذلكَ الفصلِ في توجيهِ حركةِ التَّابعِ.

الفصلُ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ: أجازَهُ سيبويهِ فقالَ: " هذانِ رجلانِ وعبدُ اللهِ منطلقان؛ لأنَّ المنطلقَيْنِ في هذا الموضعِ منْ اسمِ الرَّجلينِ، فجرَيَا عليهِ (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 81/2)". يفهمُ منْ كلامِ سيبويهِ جوازُ إتباعِ الصّفةِ للموصوفِ رغمَ الفصلِ بينَهما بالعطفِ؛ فقدْ فصلَ بينَ الموصوفِ (رجلان) وصفتِه (منطلقان) بالعطفِ (وعبد الله). وذكرَ وجهًا آخرَ هو القطعُ إلى النَّصبِ على الحالِ، نحوَ: " هذانِ رجلانِ وعبدُ اللهِ منطلقَين، والعاملُ فيه التَّثنيةُ؛ لأنَّكَ لمَّا عطفتَ عبدَ اللهِ عليهما، وقدْ وقعَ عليها التَّثنيةُ لحقَه التَّثنيةُ، وصارَ كأنَّكَ قلتَ: هذا عبد الله منطلقًا، ولا يجوزُ أنْ تكونَ النَّكرةُ صفةً لعبدِ اللهِ" (السيرافي، 2008م، صفحة 409). وتقولُ: " هؤلاءِ ناسٌ وعبدُ الله منطلقِين إذا خلطتَهم، وهؤلاءِ ناسٌ وعبد الله منطلقون؛ لأنَّه لمْ يشركْ بينَ عبدِ اللهِ وناسٍ في الانطلاقِ" (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 82/2). فقدْ فصلَ بينَ الموصوفِ (ناس) والصّفةِ (منطلقون) لذا جازَ الإتباعُ أو القطعُ إلى النَّصبِ. وممَّا وردَ في ذلكَ شعرًا ما ذكرَهُ ابنُ جني منْ قولِ الشَّاعرِ:

فصَلَقْنا في مُرادٍ صلقةً وصُداءٍ ألحقتْهم بالتَّلل (بن ربيعة، 1425ه/ 2004م، صفحة 95)

(5) هود: 84.

(6) إبراهيم: 18.

(7) النساء: 155

فقدْ فصلَ بينَ الصّفةِ (ألحقتهم) وموصوفِها (صلقة) بالعطفِ (وصداء) (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 398/2).

وعندَ كلامِهِ عنْ لا النَّافيةِ للجنسِ أشارَ سيبويهِ إلى جوازِ الفصلِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ الذي هوَ اسمُ لا، نحوَ: لا رجلَ اليومَ ظريفًا، ولا رجلَ فيها عاقلًا، ولا رجلَ فيكَ راغبًا، ولا تكونُ الصّفةُ منوَّنةً؛ منْ قِبَل أنَّه لا يجوزُ أنْ تجعلَ الاسمَ وصفتَه بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ وقدْ فصلتَ بينَهما. (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 290/2) " فإذا وقعَ الفصلُ بينَ المنفي وصفتِه ثبتَ التَّنوينُ في الصّفةِ؛ لأنَّهُ قدِ امتنعَ البناءُ بالفصلِ، والبناءُ هوَ السَّببُ الذي لأجلِه يذهبُ التَّنوينُ، فإذا بطلَ السَّببُ بطلَ موجبُهُ، ولا يجوزُ أنْ يحذفَ التَّنوينُ منْ الصّفةِ مع الفصلِ" (الرماني، 1418ه/ 1998م.، صفحة 382/1). ومنهُ قولُكَ: " لا ماءَ سماءٍ باردًا، ولا مثله عاقلًا، فليسَ في صفةِ المضافِ إلا التَّنوين؛ لأنَّ الإضافةَ تمنعُ البناءَ. وتقولُ: لا لبنَ ولا ماءَ باردًا، فإنْ جعلتَ باردًا منْ صفةِ اللّبنِ، فليسَ فيهِ إلا التَّنوينُ؛ لأنَّكَ فصلتَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ، وإنْ جعلتَهُ منْ صفةِ الماءِ جازَ التَّنوينُ وتركُهُ. فإنْ قلتَ: لا لبن ولا ماء حليبًا، لمْ يجزْ إلا التَّنوينُ؛ لأنَّ حليبًا منْ صفةِ الأوَّلِ لا محالةَ" (الرماني، 1418ه/ 1998م.، صفحة 382/1).

وأجازَ سيبويهِ الفصلَ بينَ الموصوفِ وصفتِه بالإستثناءِ؛ قالَ: " وإذا قالَ: ما أتاني أحدٌ إلا زيد، فأنتَ بالخيارِ إنْ شئتَ جعلتَ "إلا زيد" بدلًا، وإنْ شئتَ جعلتَه صفةً (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 334/2). واختلفَ النُّحاةُ في توسّطِ المستثنى بينَ المستثنى منهُ وصفتِه، نحوَ: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٍ منْ زيد؛ فسيبويهِ يرجّحُ الإتباعَ على البدلِ؛ فتكونُ (أبوك) بدلًا من أحدٍ، والنَّصبُ كذلكَ جائزٌ، فتقولُ: ما أتاني أحدٌ إلا أباك خيرٌ من زيد. (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 337/2) واختارَ المبرّدُ الإتباعَ على البدلِ كسيبويهِ. أمّا المازنيُّ فاختارَ النَّصبَ على الاستثناءِ، فيكونُ قدْ فصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالاستثناءِ بإلّا (المبرد، 1994، صفحة 399/4). ومنعَ ذلكَ ابنُ عصفورٍ، قالَ: " النَّصبُ أضعفُ؛ لأنَّهُ يلزمُ فيهِ الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالاستثناءِ، والفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ لا يجوزُ إلّا في ضرورةٍ" (ابن عصفور، 1419ه/ 1998م، صفحة 399/2).

أمّا الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بإلّا ففيهِ خلافٌ؛ فمنَ النّحاةِ مَنْ أجازَه، كابنِ يعيشَ، قالَ: " اعلمْ أنَّ إلّا تدخلُ بينَ المبتدأِ وخبرِه، وبينَ الصّفةِ وموصوفِها، وبينَ الحالِ وصاحبِه...، ومثالُ دخولِها بينَ الصّفةِ والموصوفِ قولُكَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا كريمٍ، وما رأيتُ فيها أحدًا إلا عالمًا، أفدتَ بإلّا إثباتَ مرورِكَ بقومٍ كِرامٍ، وانتفاءَ المرورِ بغيرِ مَن هذهِ صفتُهم" (ابن يعيش، 1422ه/2001، صفحة 78/2). ومنهم مَنْ منعَهُ كالأخفشِ (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410ه/ 1990م، صفحة 301/2)، وتبعَهُ أبو علي الفارسيُّ؛ فمنعَ أنْ تكونَ لفظةُ (واردها) في قولِه تعالى: " وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا"[8]، صفةً لـ (أحد)؛ لأنَّ إلّا لا مُدخلَ لها بينَ الاسمِ وصفتِهِ (الفارسي، 1405ه/ 1985م، الصفحات 2/ 840- 841). وتبنَّى ابنُ مالكٍ المذهبَ نفسَه في منعِ الفصلِ بإلّا؛ لأنَّ الموصوفَ والصّفةَ كالشّيءِ الواحدِ؛ ولأنَّ الصّفةَ توضّحُ موصوفَها كما توضّحُ الصّلةُ الموصولَ؛ ولأنّ إلّا وما بعدَها في حكمِ جملةٍ مستأنفةٍ، والصّفةُ لا تستأنفُ، فلا تكونُ في حكم مستأنف (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410ه/ 1990م، الصفحات 2/2-301). وكذلكَ قالَ ابنُ عقيلٍ، وحملَ ما وردَ منْ ذلكَ على وجهينِ؛ إمّا أنْ يكونَ ما بعدَ إلّا صفةً لبدلٍ محذوفٍ؛ قالَ: فأمّا " ما جاءني أحدٌ إلا ظريفٌ"، فإنّه على إقامةِ الصّفةِ مقامَ الموصوفِ، كأنّه قالَ: إلّا رجلٌ ظريفٌ، على البدلِ منَ الأوّلِ. وإمّا أنْ يكونَ حالًا كما في قولِنا: ما لقيتُ رجلًا إلا راكبًا (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410ه/ 1990م، الصفحات 2/301-302) ؛ (ابن عقيل، 1400ه _ 1405ه، صفحة 1/ 580_ 581). بناءً على ما تقدّمَ فالرّاجحُ عندَ النّحاةِ أنّ الفصلَ بينَ الموصوفِ وصفتِه بالاستثناءِ بإلّا ضعيفٌ؛ لذا يرجّحونَ إتباعَ ما بعدَ إلّا على البدلِ، وليسَ النّصبَ على الاستثناءِ. أمّا الفصلُ بإلّا منفردةً ففيهِ خلافٌ؛ وذهبَ معظمُهم إلى منعِهِ.

وقدْ تفصلُ (كانَ) الزائدةُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ، نحوَ قولِ الفرزدقِ الذي ذكرَهُ سيبويهِ:

فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومي وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ (الفرزدق، 1407ه/ 1987م، صفحة 597)

فقدْ عدَّ سيبويهِ كانَ زائدةً فاصلةً بينَ الموصوفِ (جيران) وصفتِه (كرام) (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة /153). وقدْ أجمعَ النُّحاةُ على أنَّ (كانَ) زائدةٌ إلا المبرّدَ، قالَ: " وهوَ عندي على خلافِ ما قالُوا منْ إلغاءِ كانَ؛ وذلكَ أنَّ خبرَ كانَ (لنا)، فتقديرُهُ: وجيرانٍ كرامٍ كانُوا لنا (المبرد، 1994، صفحة 117/4)". وسواءٌ وقعتْ كانَ زائدةً أو عاملةً، فإنَّها شكَّلتْ فاصلاً بينَ الصّفةِ وموصوفِها، ولمْ تلغِ حكمَ التَّبعيَّةِ.

وأجازَ معظمُ النَّحاةِ الفصلَ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ ما لمْ يكنِ الفاصلُ أجنبيًّا؛ كالفصلِ بينهما بالفعلِ ومفعولِه، ومنْ ذلكَ قولُه تعالى: " قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"[9]، قالَ السَّمينُ الحلبيُّ: " وقرأَ الجمهورُ (فاطرِ) بالجرّ، وفيها تخريجان؛ أحدُهما _ وبهِ قالَ الزَّمخشريُّ والحوفيُّ وابنُ عطيَّةَ_ صفةٌ للجلالةِ المجرورةِ بـ(غير)، ولا يضرُّ الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بهذهِ الجملةِ الفعليَّةِ ومفعولِها؛ لأنَّها ليستْ بأجنبيَّةٍ؛ إذْ هيَ عاملةٌ في عاملِ الموصوفِ. والثَّاني_ وإليهِ نحا أبو البقاءِ_ أنَّهُ بدلٌ من اسمِ اللهِ، وكأنَّهُ فرَّ منَ الفصلِ بينَ الصّفةِ وموصوفِها، فإنْ قيلَ: هذا لازمٌ

(8) مريم: 71.

(9) الأنعام: 14.

لهُ في البدلِ، فإنَّه فصلَ بينَ التَّابعِ ومتبوعِه أيضًا. فيقالُ: إنَّ الفصلَ بينَ البدلِ والمبدلِ أسهلُ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فهوَ أقربُ إلى الفصلِ" (الحلبي، غ.م، صفحة 555/4).

ولا يضرُّ الفصلُ بينَهما بالمبتدأ؛ نحوَ قولِه تعالى: " قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"[10]، فقدْ فصلَ بينَ الصّفةِ (فاطر) والموصوفِ (الله) بالمبتدأ (شكّ)؛ لأنّهُ بعضُ الخبرِ، والخبرُ ليسَ أجنبيًّا، قالَ ابنُ مالكٍ: " فلوْ كانَ الموصوفُ غيرَ مبهَمٍ، ولا شبيهٍ بهِ، جازَ الفصلُ بينَه وبينَ صفتِه، كقولِه تعالى: " أفي اللهِ شَكٌّ..." (ابن مالك، 1410هـ/ 1990م، صفحة 287/3).

أمَّا الفصلُ بالأجنبيّ فغيرُ مقبولٍ في عُرفِهِمْ؛ فلا يُقالُ: جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أبلق؛ لما فيهِ منَ الفصلِ بالأجنبيّ (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 442/2)

. ومنهُ قولُه تعالى:" سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى"[11]، قال أبو حيَّانَ: " قالُوا: الأعلى يصحُّ أنْ يكونَ صفةً لـ (ربِّكَ)، وأنْ يكونَ صفةً لـ (اسم)، فيكونَ منصوبًا، وهذا الوجهُ لا يصحُّ أنْ يُعربَ (الذي خلق) صفةً لـ (ربّك)، فيكون في موضعِ جرٍّ؛ لأنَّهُ قدْ حالتْ بينَه وبينَ الموصوفِ صفةٌ لغيرِه. لو قلتَ: رأيتُ غلامَ هندٍ العاقلَ الحسنةِ، لم يجزْ، بلْ لا بدَّ أنْ تأتيَ بصفةِ هندٍ، ثمَّ تأتيَ بصفةِ الغلامِ، فتقول: رأيتُ غلامَ هندٍ الحسنةِ العاقلَ. فإنْ لمْ يُجعلِ (الذي) صفةً لـ (ربك)، بلْ ترفعُه على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو تنصبُه على المدحِ، جازَ أنْ يكونَ (الأعلى) صفةً لـ (اسم)" (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 455/10).

ومنعَ ابنُ عصفورٍ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ إلّا بجملِ الاعتراضِ، أو للضّرورةِ؛ قالَ: " ولا يجوزُ الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ إلّا بجملِ الاعتراضِ، وهيَ كلُّ جملةٍ فيها تسديدٌ للكلامِ، نحوَ قولِه تعالى: " وإنَّهُ لَقَسَمٌ لو تَعلَمُونَ عَظيمٌ"[12]، ولا يجوزُ فيما عدا ذلكَ إلّا في ضرورةٍ نحوَ قولِه:

أمرَّتْ منَ الكتَّانِ خيطًا وأرْسَلَتْ رسولًا إلى أخرى جريًّا يعينُها[13] (ابن جني، الخصائص، غ.م، صفحة 398/2) ؛ (ابن عصفور، المقرب، 1391هـ/ 1971م، صفحة 1/ 228)

يريدُ: وأرسلتْ إلى أخرى رسولًا جريًّا. والجريُّ: الرَّسولُ؛ لجريِه في أداءِ الرّسالةِ". (ابن عصفور، المقرب، 1391هـ/ 1971م، صفحة 228/1) وأيَّدَ السَّمينُ الحلبيُّ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بجملِ الاعتراضِ؛ واستشهدَ على ذلكَ بقولِه تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ"[14]، قالَ: " أمّا هذه الآيةُ فيحتملُ أنْ يكونَ قولُه تعالى (يحبُّهم ويحبُّونَه) جملةَ اعتراضٍ؛ لأنَّ فيها تأكيدًا وتسديدًا للكلامِ، وجملةُ الاعتراضِ تقعُ بينَ الصّفةِ وموصوفِها، كقولِه تعالى: "وإنّه لَقسمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ"، فـ(عظيمٌ) صفةٌ لـ (قسم)، وقدْ فصلَ بينَهما بقولِه (لو تعلمون)، فكذلكَ فصلَ هنا بينَ قولِه (بقومٍ)، وبينَ صفتِهم وهي (أذلّة_ أعزّة)، بقولِه (يحبُّهم ويحبّونه)، فعلى هذا لا يكونُ لها محلٌّ منَ الإعرابِ" (الحلبي، غ.م، صفحة 308/4).

ولا يجوزُ الفصلُ في المنعوتِ المبهمِ كاسمِ الإشارةِ ونحوه من نعتِه الذي لا يُستغنى عنهُ؛ فلا يقالُ: أكرمْتُ هذا عليًّا النابغَ، والأصلُ: أكرمتُ هذا النَّابغَ عليًّا، ومثلُه الشِمْرَي العبور، فلا يصحُّ الفصلُ بينَ العبورِ ومنعوتِها (حسن، غ.م، صفحة 435/3). ويمتنعُ كذلكَ الفصلُ بينَ النَّعتِ ومنعوتِه إذا كانَ النَّعتُ له معنًى، ويلازمُ التَّبعيَّةَ في الأغلبِ، فلا يستقلُّ بنفسِه عن منعوتِه، نحوَ: هذا الورقُ أبيضُ يَقَق، أيْ: خالصُ البياضِ (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1402هـ/ 1982م، صفحة 1152/2) ؛ (ناظر ، 1428هـ، صفحة 7/ 3160) ؛ (حسن، غ.م، صفحة 436/3)

الفصلُ بينَ التّوكيدِ والمؤكَّدِ: جاءَ في الكتابِ: " واعلمْ أنَّه قبيحٌ أنْ تصِفَ المضمَرَ في الفعلِ بنفسِك وما أشبَهه؛ وذلكَ أنَّه قبيحٌ أنْ تقولَ: فعلتَ نفسُكَ، إلّا أنْ تقولَ: فعلتَ أنتَ نفسُك... وإذا قلتَ: نفسُك فإنَّما تريدُ أنْ تؤكّدَ الفاعلَ، وما كانتْ نفسُك يُتكلَّمُ بها مبتدأةً، وتُحمَلُ على ما يُجرُّ ويُنصَبُ ويُرفَعُ شبَّهوها بما يشركُ المضمَرَ، وذلكَ قولُك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، ونفسُ الجبلِ مقابلي" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 397/2). يتبيّنُ منْ كلامِ سيبويهِ أنَّ التَّأكيدَ بالنَّفسِ للضّميرِ المتّصلِ بالفعلِ غيرُ مقبولٍ، فلا بدَّ منَ الفصلِ بينَهما بالضّميرِ المنفصلِ؛ دفعًا للّبسِ الحاصلِ منْ جَعْلِ النَّفسِ فاعلًا لهذا الفعلِ، لذا فالفصلُ بالضَّميرِ يُبقي الجملةَ في بابِ التَّبعيَّةِ. وذهبَ جمهورُ النُّحاةِ إلى ما ذهبَ إليه سيبويهِ؛ جاءَ في شرحِ المفصَّلِ: " ولوْ قلتَ: قمتَ نفسُك أو عينُك لكانَ ضعيفًا غيرَ حسنٍ؛ لأنَّ النَّفسَ والعينَ يليان العواملَ. ومعنى قولِنا: يليان العواملَ أنَّ العواملَ تعملُ فيهما لا بحكمِ التّبعيّةِ، بلْ يكونان فاعلَيْن، ومفعولَيْن، ومضافَيْن، وذلكَ أنَّهما لم يتمكَّنا في التَّأكيدِ، بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ، ألا تراكَ تقولُ: طابتْ نفسُه، وصحّتْ عينُه، ونزلتُ بنفسِ

(10) إبراهيم: 10.

(11) الأعلى: 1_2.

(12) الواقعة: 76.

(13) البيت بلا نسبة

(14) المائدة: 54.

الجبلِ، وأخرجَ اللهُ نفسَه" (ابن يعيش، 1422هـ/2001، صفحة 224/2). بناءً على ذلكَ فإنَّ الحفاظَ على النَّفسِ والعينِ في بابِ التَّبعيَّة يُلزمُ الفصلَ بينَهما وبينَ ضميرِ الرَّفعِ المتّصلِ. ولكنّ بعضَ النّحويّينَ جوَّزَ التّوكيدَ بالنَّفسِ والعينِ منْ غيرِ الفصلِ بالضَّميرِ، وهو رأيٌ ضعيفٌ ذكرَه الأخفشُ؛ جاءَ في شرحِ التَّسهيلِ : " قامُوا أنفسُهم جائزٌ على ضعفٍ، ذكرَ ذلكَ الأخفشُ" (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 290/3).

أمَّا التَّوكيدُ بغيرِ النَّفسِ والعينِ فالفصلُ فيه جائزٌ عندَ النُّحاةِ على ألَّا يكونَ الفاصلُ أجنبيًّا محضًا (السيوطي، غ.م، صفحة 143/3)؛ واستدلُّوا على ذلكَ بشواهدَ لمْ يذكرْها سيبويهِ، منها قولُه تعالى: " وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ"[15]، فقدْ فصلَ بينَ التَّوكيدِ (كلهن) والمؤكَّدِ (النون من يرضين) بـ (ما آتيتهن)، والمعنى: ترضى كلُّ واحدةٍ، لذا منعَ الفرَّاءُ النَّصبَ على إتباعِ (كلّهن) للضَّميرِ في (آتيتهنّ)؛ لأنَّ لا معنى لَه (الفراء، غ.م، صفحة 346/2) ؛ (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 287/3) ؛ (ابن هشام، 1985م، صفحة 800). وممّا وردَ شعرًا في الفصلِ بينَ التأّكيدِ والمؤكَّدِ قولُ الشَّاعرِ: إذا بكيتُ قبَّلتْني أربعًا إذنْ ظلَلْتُ الدَّهرَ أبكي أجمعًا (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 294/3) ؛ (ابن هشام، 1985م، صفحة 800) ؛ (الأشموني، 1419هـ/ 1998م، صفحة 2/ 339)

فقدْ فصلَ بينَ التَّوكيدِ (أجمعا) والمؤكَّدِ (الدَّهر) بجملة (أبكي). وكذلكَ قولُ أبي النَّجمِ العجلي:

وأقبلتْ والِهةً تفجَّعُ ما رأسُ ذا إلا جبينٌ أجمعُ (العجلي، غ. م، صفحة 198) ؛ (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 288/3)

أرادَ الشَّاعر: ما رأسُ ذا أجمعُ إلا جبينٌ.

ويُفصلُ كذلكَ بـ (ثمَّ) في التَّوكيدِ اللفظي إنْ أُمِنَ اللّبسُ، ويُترَكُ عندَ الإشكالِ، وهوَ أجودُ ما يكونُ في توكيدِ الجُملةِ، قالَ ابنُ عقيلٍ: " وفصلُ الجملتينِ بـ (ثمَّ) إنْ أُمنَ اللَّبسُ أجودُ منْ وصلِهما، نحوَ: "كلّا سوفَ تعلمون. ثمَّ كلّا سوفَ تعلمون"، "وما أدراكَ ما يومُ الدّينِ. ثمَّ ما أدراكَ ما يومُ الدّينِ"؛ فإنْ أُلبِسَ بأنِ احتملَ الكلامُ كونَ الثَّانيةِ لغيرِ التَّوكيدِ، لمْ يؤتَ بـ (ثمَّ) عندَ قصدِ التَّأكيدِ، نحوَ: ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا" (ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 1400هـ _ 1405هـ، صفحة 399/2). وفسَّرَ الزَّمخشريُّ الفصلَ بـ (ثمَّ) في قولِه تعالى: " كلَّا سوفَ تعلمون، ثمَّ كلّا سوفَ تعلمون" بقولِه: " والتّكريرُ: تأكيدٌ للرّدعِ والإنذارِ عليهم. وثمَّ دلالةٌ على أنَّ الإنذارَ الثَّاني أبلغُ منَ الأوَّلِ وأشدُّ، كما تقولُ للمنصوحِ: أقولُ لكَ ثمَّ أقولُ لكَ: لا تفعلْ" (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407هـ، صفحة 792/4).

وتبقى شواهدُ الفصلِ بينَ التَّوكيدِ والمؤكَّدِ قليلةً؛ ذاكَ أنَّهما شديدا الاتّصالِ ببعضِهما، وبالفصلِ يضعفُ الغرضُ منَ التَّوكيدِ؛ وهوَ تمكينُ المعنى في نفسِ المخاطبِ؛ "فإذا كرَّرتَ؛ فقد قرَّرتَ المؤكَّدَ، وما عُلق بهِ في نفسِ السَّامعِ، ومكَّنتَه في قلبِه، وأمطتَ شبهةً ربما خالجَتْه... وكذلكَ إذا جئتَ بالنَّفسِ والعينِ..." (ابن يعيش، 1422هـ/2001، صفحة 221/2). وأكَّدَ عباسُ حسنٍ ذلكَ بقولِه عن التَّوكيدِ: " تابعٌ يدلُّ على أنَّ معنى متبوعِه حقيقيٌّ، لا دخلَ للمبالغةِ فيه، ولا للمجازِ، ولا للسَّهوِ، أو النّسيانِ ونحوهما..." (حسن، غ.م، صفحة 503/3).

الفصلُ بينَ البدلِ والمبدَلِ منه: أجازَ سيبويهِ الفصلَ بينَ البدلِ والمبدلِ منهُ بما الزائدةِ، ومنْ شواهدِه قولُ الشاعر:

فكأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ما حاجبيهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ[16] (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 161/1) ؛ (ابن يعيش، 1422هـ/2001، صفحة 263/2) ؛ (البغدادي ، 1418هـ/ 1997م، صفحة 199/5)

قالَ سيبويهِ معلِّقًا على البيتِ: " يريدُ: كأنَّ حاجبيْهِ، فأبدلَ حاجبيهِ منَ الهاءِ التي في كأنَّه، وما زائدةٌ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 161/1).

وعلى هذا الأساسِ فسَّر العكبريُّ ومِنْ بعدِه ابنُ عاشورٍ نصبَ بعوضةٍ في قوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"[17]، فقدْ عدّا ما زائدةً؛ لتكونَ دلالتُها على التَّأكيدِ أشدَّ، كما عدَّا بعوضةً بدلًا منْ (مثلا) (العكبري، غ،م، صفحة 43/1) ؛ (ابن عاشور، 1984م، صفحة 362/1). ومنْ يتتبَّعْ أقوالَ المفسّرينَ يجدهم لا يبالونَ بالفصلِ بينَ البدلِ والمبدَلِ منهُ، وإنْ كانَ الفاصلُ طويلًا، فيجرّون الثّاني على البدليَّةِ (عضيمة، غ.م، الصفحات 11-26)، ففي قولِه تعالى: " الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا (139) وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (140) الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ

(15) الأحزاب: 51.

(16) نُسبَ االبيت للأعشى وليس في ديوانه وهو في الخزانة من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها

(17) البقرة: 26.

يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا"[18]، عدّوا: (الذين يتربّصون) بدلًا من (الذين يتّخذون) رغمَ الجملِ الكثيرةِ الفاصلةِ بينَهما (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 104/4).

ومنَ الفصلِ الجائزِ بينَهما ما يكونُ بالاستثناءِ والأداةِ، ومثالُه قولُه تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ..."[19]، فقدْ فصلَ بينَ البدلِ (نصفَه) والمبدلِ منهُ (الليلَ) بالاستثناءِ والأداةِ (إلّا قليلًا)، وإنَّما أجازَهُ النُّحاةُ؛ لأنّه ليسَ أجنبيًّا (السيوطي، غ.م، صفحة 143/3)، فقدْ منعَ الجمهورُ الفصلَ بالأجنبيّ؛ ومنهُم مَنْ ردَّ على المفسرينَ تخريجاتِهم في هذا الجانبِ، كما فعلَ أبو حيَّانَ الذي ردَّ تفسيرَ الزَّمخشريّ لقراءةِ ابنِ مسعودٍ في قولِه تعالى: " شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"[20]، قرأَ ابنُ مسعودٍ (القائم بالقسط)، وخرجَّها الزَّمخشريُّ على أنَّه بدَلٌ مِنْ (هو) (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407هـ، صفحة 344/1). ورفضَ أبو حيَّانَ ذلكَ؛ بأنَّ الفاصلَ بينهما أجنبيٌّ، وهما معمولانِ لغيرِ العاملِ في المبدَلِ منهُ. (الأندلسي، 1420هـ ، صفحة 64/3).

الفصلُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ: أجازَ النُّحاةُ الفصلَ بينَ المتعاطفَيْنِ بالخبرِ، نحوَ: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدًا منطلِقٌ وسعيدٌ، فقدْ جازَ في المعطوفِ الرَّفعُ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ الأوَّلُ: الحملُ على موضعِ إنَّ مع اسمِها، أيْ: الحملُ على الابتداءِ، وهوَ الوجهُ الذي حسَّنَه سيبويهِ؛ قالَ: " فأمَّا الوجهُ الحسنُ فأنْ يكونَ محمولًا على الابتداءِ؛ لأنَّ معنى إنَّ زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلتْ توكيدًا، كأنَّه قالَ: " زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 144/2) ؛ (الفارسي، الإيضاح العضدي، 1389هـ/ 1969م، صفحة 116). واستشهدَ على ذلكَ بقولِه تعالى: " أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"[21]. الثَّاني: القطعُ عنِ التَّبعيَّةِ إلى الابتداءِ؛ فيعربُ الثَّاني مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه كذلكَ. وذهبَ ابنُ عقيلٍ إلى أنَّ هذا الوجهَ هو الصَّحيحُ الرَّاجحُ (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1400هـ/ 1980م، صفحة 376/1). الثَّالثُ: أنْ يُحمَلَ على الاسمِ المضمرِ في المنطلقِ، وضعّفَ سيبويهِ هذا الوجهَ؛ قالَ: " فإذا أردتَ ذلكَ فأحسنُه أنْ تقولَ: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هوَ وعمرٌو" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 144/2) والمقصودُ أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بلا توكيدٍ أو فصلٍ، وسيفصَّل القولُ في هذا تحتَ عنوانِه. بناءً على ما تقدَّمَ فإنَّ الفصلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه جائزٌ حملًا على موضعِ إنَّ وما عملتْ فيهِ، والنَّصبُ كذلك جائزٌ حملًا على اسمِ إنَّ، تقولُ: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 61/1) ؛ (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1400هـ/ 1980م، صفحة 375/1).

وأجازَ بعضُهم الفصلَ بينَ العاطفِ والمعطوفِ_ إذا لمْ يكنِ المعطوفُ فعلًا أو اسمًا مجرورًا_ بالظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ، واستدلَّ بقولِه تعالى: " رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ"[22]، ومنعَ ذلكَ أبو علي الفارسي إلّا في ضرورةٍ. ولوْ كانَ المعطوفُ فعلًا، لمْ يجزْ الفصلُ المذكورُ بوجهٍ، وإذا كانَ اسمًا مجرورًا أُعيدَ معه الجارُّ، نحوَ: مُرَّ الآنَ بزيدٍ وغدًا بعمرٍو، فإنْ لمْ يُعَدْ، وجبَ النَّصبُ بفعلٍ مضمرٍ، نحوَ: مُرَّ الآنَ بزيدٍ وغدًا عمرًا؛ فـ (عمرًا) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 384/3). ويجوزُ في المرفوعِ والمنصوبِ إذا كانَ الفاصلُ معطوفًا على مثلِه، نحوَ: جاءني أمسِ عمرٌو، واليومَ زيدٌ. وضربَ زيدٌ عمرًا، وبكرٌ خالدًا (الأستراباذي ، 1996م، صفحة 2/ 346).

وأجازَ آخرونَ الفصلَ بالشَّرطِ، نحوَ: أكرِم زيدًا ثمَّ إنْ أكرمتَني عمرًا. والفصلَ بالظَّنِّ نحوَ: خرجَ محمدٌ أو أظنُّ عمرٌو، على ألّا يكونَ العاطفُ الفاءَ أو الواوَ؛ لكونِهما على حرفٍ واحدٍ، فلا ينفصلانِ عن معطوفِهما، ولا أم؛ لأنّها إذا كانتْ متَّصلةً يليها ما يلي همزةَ الاستفهامِ التي قبلَها في الأغلبِ (الأستراباذي ، 1996م، صفحة 2/ 346).

وذهبَ عبَّاسُ حسن إلى جوازِ الفصلِ بينَ المتعاطفينِ بشرطِ ألَّا يكونَ الفاصلُ طويلًا. (حسن، غ.م، صفحة 436/3) فأجازَ الفصلَ بـ (كانَ) الزَّائدةِ بصيغةِ الماضي، نحوَ: الصّديقُ الحقُّ مخلِصٌ في الشِّدَّةِ كانَ والرَّخاءِ. (حسن، غ.م، صفحة 436/3) ويجوزُ الفصلُ بينهما بالنِّداءِ، وقدِ استشهدَ على ذلكَ بقولِه تعالى: " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم، رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"[23]. " والأصلُ منْ غيرِ الفصلِ بالنّداءِ " إنَّكَ أنتَ السَّميعُ العليم، واجْعلنا مسلمَين لكَ..."، " إنَّكَ أنتَ التَّوابُ الرَّحيمُ، وابْعثْ فيهم رسولًا منهم" . فجاءَ النّداءُ وهو (ربّنا)، وفصلَ بين المتعاطفَين مرَّتين في آخرِ الآياتِ" (حسن، غ.م، صفحة 436/3).

(18) النساء: 139_ 141.

(19) المزمل: 2_3.

(20) آل عمران: 18.

(21) التوبة:3.

(22) البقرة: 201.

(23) البقرة: 127_ 128.

وقدْ طالَ الخلافُ والاختلافُ بينَ النُّحاةِ في الفصلِ بينَ المتعاطفين، ولا مجالَ للتَّفصيلِ؛ فإنَّ شرحَه ممّا يطولُ. ولكنَّ زبدتَه أنَّ إمامَ النَّحوِ أجازَه مع الإبقاءِ على حكمِ التَّبعيَّةِ، وتبعَه في ذلكَ آخرونَ.

الفصلُ بضميرِ الفصلِ: يأتي ضميرُ الفصلِ ليلغيَ حكمَ التَّبعيَّةِ؛ نصَّ على ذلكَ سيبويهِ؛ قالَ: " وإنَّما فصلَ لأنَّكَ إذا قلتَ: كانَ زيدٌ الظَّريف، فقدْ يجوزُ أنْ تريدَ بالظَّريفِ نعتًا لزيدٍ، فإذا جئتَ بـ (هوَ) أعلمتَ أنَّها متضمِّنةٌ للخبرِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 388/2). فضميرُ الفصلِ يأتي ليوضّحَ كونَ الثَّاني خبرًا لا تابعًا. وحيثما وقعَ ضميرُ الفصلِ امتنعَ الإتباعُ؛ ومنْ مواقعِه الابتداءُ والأفعالُ النَّاسخةُ؛ فيفصلُ بينَ المبتدأِ والخبرِ، أو ما أصلُه مبتدأٌ وخبرٌ؛ قالَ تحتَ بابِ ما يكونُ فيهِ هوَ وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتُهنَّ فصلًا: " اعلمْ أنَّهنَّ لا يكنَّ فصلًا إلّا في الفعلِ، ولا يكنَّ كذلكَ إلّا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعدَه بمنزلتِه في حالِ الابتداءِ، واحتياجُه إلى ما بعدَه كاحتياجِه إليهِ في الابتداءِ. فجازَ هذا في هذهِ الأفعالِ التي الأسماءُ بعدَها بمنزلتِها في الابتداءِ، إعلامًا بأنَّهُ قدْ فصلَ الاسمَ، وأنَّه فيما ينتظرُ المحدَّثُ ويتوقَّعُه منه، ممّا لا بدَّ لهُ منْ أنْ يذكرَه للمحدَّثِ؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنَّما تبتدئُهُ لما بعدَه، فإذا ابتدأتَ وجبَ عليكَ مذكورٌ بعدَ المبتدأِ لا بدَّ منهُ، وإلَّا فسدَ الكلامُ، ولمْ يسُغْ لكَ، فكأنَّه ذكرَ هوَ ليستدلَّ المحَدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسمِ ما يُخرِجُهُ ممَّا وجبَ عليهِ، وأنَّ ما بعدَ الاسمِ ليسَ منهُ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 389/2). وقالَ: " وإذا صارَتْ هذه الحروفُ فصلًا... فأجرِه كما أجرَوه. فمنْ تلك الأفعالِ: حسبتُ وخلتُ وظننتُ ورأيت إذا لم تُرِدْ رؤيةَ العينِ، ووجدتُ إذا لمْ تُرِدْ وجدانَ الضّالةِ، وأُرى، وجعلتُ إذا لم ترِدْ أنْ تجعلَها بمنزلةِ عملْت، ولكنْ تجعلها بمنزلةِ صيَّرتُه خيرًا منك، وكانَ وليسَ وأصبحَ وأمسى" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 390/2). ويتّفقُ الفرَّاءُ مع سيبويهِ في اختصاصِ ضميرِ الفصلِ بالأفعالِ النَّاسخةِ للمبتدأِ والخبرِ أو ما أصلُه مبتدأٌ وخبرٌ، نحوَ: حسبَ وظنَّ وكانَ وليسَ وأصبحَ... ولا تكونُ في الأفعالِ التَّامَّةِ نحوَ: ضربَ... قالَ: " فإنْ قلتَ: إنَّ العربَ إنَّما تجعلُ العمادَ في الظَّنِ لأنَّه ناصبٌ، وفي كانَ وليسَ لأنَّهما يرفعان...، قلتَ: لم يوضعِ العمادُ على أنْ يكونَ لنصبٍ أو لرفعٍ أو لخفضٍ، إنَّما وُضعَ في كلِّ موضعٍ يُبتدأُ فيه بالاسمِ قبلَ الفعلِ" (الفراء، غ.م، صفحة 51/1). واشترطَ سيبويهِ أنْ يسبقَ ضميرَ الفصلِ معرفةٌ أو ما ضارعَها، وأنْ يُتلى بمعرفةٍ أو ما ضارعَها، قالَ: " كما أنَّها لا تكونُ في الفصلِ إلّا وقبلَها معرفةٌ أو ما ضارَعها، كذلكَ لا يكونُ ما بعدَها إلّا معرفةً أو ما ضارعَها" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 398/2). واختلفَ الفرَّاءُ مع سيبويهِ في ذلكَ؛ إذْ جوَّزَ كونَ المتقدِّمِ نكرةً، قالَ ابنُ هشامٍ: " وأجازَ الفرَّاءُ وهشامٌ ومنْ تابعَهما منَ الكوفيّين كونَه نكرةً، نحوَ: ما ظننتُ أحدًا هو القائمَ، وكانَ رجلٌ هوَ القائمَ، وحملُوا عليه " أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ "[24] فقدّرُوا أربى منصوبًا" (ابن هشام، 1985م، صفحة 642). والرَّفعُ جائزٌ عندَ الفرَّاءِ على اعتبارِ هو اسمًا، قالَ: " وموضعُ أدنى نصبٌ. وإنْ شئتَ رفعتَ، كما تقولُ: ما أظنُّ رجلًا يكونُ هو أفضلَ منك وأفضلُ منك، النَّصبُ على العمادِ، والرَّفعُ على أنْ تجعلَ هو اسمًا. ومثلُه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: " تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا "[25] نصْبٌ، ولو كانَ رفعًا كانَ صوابًا" (الفراء، غ.م، صفحة 113/2).

كما يشترطُ سيبويهِ في ضميرِ الفصلِ أنْ يكونَ منْ ضمائرِ الرَّفعِ؛ فيمتنعُ الفصلُ بإيّاك؛ ذاكَ أنَّه ضميرُ نصبٍ، قالَ: " وذلكَ قولُك: رأيتُه إيَّاه نفسَه، وليسَ هذا بمنزلةِ قولِك: أظنُّه هوَ خيرًا منك، من قِبلِ أنَّ هذا موضعُ فصلٍ، والمظهرُ والمضمرُ في الفصلِ سواءٌ...، فأمَّا نفسُه حينَ قلتَ: رأيتُه إيّاه نفسَه، فوصفٌ بمنزلةِ هوَ، وإيَّاه بدلٌ، وإنَّما ذكرتَهما توكيدًا، كقولِه جلَّ ذكرُه: " فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ" (الفراء، غ.م، صفحة 73)؛ إلَّا أنَّ إيَّاه بدلٌ، والنَّفسُ وصفٌ، كأنَّكَ قلتَ: رأيتُ الرَّجلَ زيدًا نفسَه، وزيدٌ بدلٌ ونفسُه على الاسمِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 387/2). يُفهم منْ كلامِه أنَّه إذا جيءَ بضميرِ النَّصبِ امتنعَ الفصلُ، وجازَ إتباعُ ما بعدَ الضَّميرِ إلى ما قبلَه، نحوَ رأيتُه إيَّاه نفسَه، فنفسُه منصوبٌ على التَّوكيدِ، ويُتبعُ ضميرُ النَّصبِ على البدلِ ممّا قبلَه.

خلاصةُ القولِ: أجازَ سيبويهِ الفصلَ بينَ التَّابعِ والمتبوعِ مع الإبقاءِ على حكمِ التَّبعيَّةِ، واختلفَ النُّحاةُ في ذلكَ؛ وذهبَ جلُّهم إلى جوازِ الفصلِ بغيرِ مباينٍ محضٍ، وامتناعِه إذا كانَ الفاصلُ أجنبيًّا.

المبحثُ الرَّابعُ: طولُ الكلامِ

يُعدُّ طولُ الكلامِ علَّةً معتمدةً في غيرِ بابٍ من أبوابِ العربيّةِ، وله أثرُه الواضحُ في ميدانِ النَّحوِ؛ ولا أدلَّ على ذلكَ منْ قولِ ابنِ جني: " قدْ يجوزُ مع طولِ الكلامِ ما لا يجوزُ مع قصرِه" (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.، 1420هـ/ 1999م). والطّولُ لغةً: هوَ الامتدادُ؛ قالَ الزّبيدي: " طالَ، يطولُ طولًا بالضَّمِّ أيْ: امتدَّ" (الزبيدي، غ.م، صفحة 105/1). وغالبًا ما يتواشجُ المعنيان: اللغويُّ والاصطلاحيُّ، فيكونُ طولُ الكلامِ امتدادُه بالحروفِ أو الكلماتِ أو الجملِ. وهو مقرَّرٌ عندَ النُّحاةِ مع اختلافِ مواطنِهم في الاحتجاجِ به؛ كالتَّصغيرِ والنَّسَبِ والتَّرخيمِ...ألخ، واعتمدَه سيبويهِ في بناءِ النَّظريَّةِ النحَّويَّةِ، ونبَّه عليه في غيرِ مسألةٍ، منها على سبيلِ التَّمثيلِ لا الحصرِ حذفُ اللامِ في جوابِ القسمِ؛ لطولِ الكلامِ بالجوابِ، وحذفُ نونِ المثنَّى والجمعِ في غيرِ الإضافةِ؛ للطّولِ بالتَّثنيةِ والجمعِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 151/3) ؛ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 186/1). واستدلَّ على ذلكَ بقولِ الأخطلِ:

(24) النحل: 92.

(25) المزمل: 20.

أبَني كُليبٍ إنَّ عمَّيَّ اللذا قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا (الأخطل، 1423هـ/ 2003م، صفحة 195)

فالاسمُ الموصولُ مع صلتِه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وفي ذلكَ طولٌ في الكلامِ أدَّى بالشَّاعرِ إلى أنْ يحذفَ النّونَ تخفيفًا منْ هذا الطّولِ، وقوّى ذلكَ أنَّ هذا الحذفَ غيرُ ملبسٍ (الجبالي، 2005م، صفحة 80). فالحذفُ للطّولِ يُشترطُ فيه عدمُ الإلباسِ؛ قالَ الأزهريُّ: " وجازَ حذفُ النّونِ في (اللذان واللتان) لعدمِ الإلباسِ، ولا يجوزُ ذلكَ الحذفُ في نونِ (ذان وتان) للإلباسِ بالمفردِ، ولعدمِ الطّولِ" (الأزهري، 1421هـ/ 2000م، صفحة 1/ 152). وليسَ المقامُ مقامَ حصرٍ لما جرى على طولِ الكلامِ، بلْ إنَّه استقراءٌ ما له علاقةٌ بضبطِ التَّابعِ بينَ التَّلوّنِ بحركةِ المتبوعِ أو الانقطاعِ عنه.

قطعُ التَّابعِ بأثرٍ منْ طولِ الكلامِ: إنَّ طولَ الفصلِ بينَ التَّابعِ والمتبوعِ يُضعِفُ حكمَ التَّبعيَّةِ؛ فإذا عطفتَ على معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرورِ جازَ في المعطوفِ الجرُّ على الإتباعِ، نحوَ: هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وأخيهِ، وهوَ وجهُ الكلامِ وحدُّهُ. والنَّصبُ جائزٌ بتقديرِ فعلٍ مُضمَرٍ؛ أيْ: وضربَ أخاه (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 171/1)ُ. وعلَّل سيبويهِ إضمارَ الفعلِ بقولِه: " ولوْ قلتَ: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا، جازَ على إضمارِ فعلٍ، أيْ: وضربَ زيدًا. وإنَّما جازَ هذا الإضمارُ؛ لأنَّ معنى الحديثِ في قولِكَ هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضرَبَ زيدًا، وإنْ كانَ لا يعملُ عملَهُ، فحملَ على المعنى" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 172/1). وإنَّما كانَ الجرُّ أقوى؛ لأنَّ العربَ منْ شأنِهم أنْ يحملُوا المعطوفَ على ما عُطِفَ عليهِ. (المبرد، 1994، صفحة 151/4) أمَّا إذا طالَ الكلامُ بأنْ يُفصلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ فالقطعُ إلى النَّصبِ أقوى، وهوَ الوجهُ؛ قالَ سيبويهِ: " والنَّصبُ في الفصلِ أقوى إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا، وكلَّما طالَ الكلامُ كانَ أقوى؛ وذلكَ أنَّكَ لا تفصلُ بينَ الجارِّ وبينَ ما يعملُ فيهِ، فكذلكَ صارَ هذا أقوى" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 174/1). يُفهمُ منْ كلامِ سيبويهِ أنَّ لطولِ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ أثرًا في تغييرِ أنماطِ الإعرابِ؛ فالقطعُ إلى النَّصب في المثالِ السَّابقِ أولى منَ الإتباعِ بالجرِّ. ويكثرُ القطعُ إلى النَّصبِ إذا طالَ الكلامُ؛ وذلكَ أنَّ الإطالةَ تحتاجُ إلى الخفَّةِ، وهوَ قولُ الخليلِ: " إذا طالَ كلامُ العربِ بالرَّفعِ نصبُوا" (الفراهيدي، 1416هـ/ 1995م، صفحة 89). وهو قولٌ دالٌّ على أنَّ العربَ تنصبُ التّابعَ إذا طالَ الكلامُ؛ بمعنى: تلجأُ إلى القطعِ والتّحرّرِ منْ قيدِ التَّبعيَّةِ، وقدْ علَّق على الآيةِ: " وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا "[26] بقولِه: " لأنَّ العربَ إذا طالَ كلامُهم نصبوه كما يقولون: هذا فارسٌ على فرسٍ له ذنوبًا. نصبَ ذنوبًا لما تباعدَ من فرسٍ، وكذلكَ يقولون: هذا رجلٌ معه صقرٌ صائدًا به" (الفراهيدي، 1416هـ/ 1995م، صفحة 192) (الفراهيدي، 1416هـ/ 1995م، صفحة 192)، فلثقلِ الإطالةِ جوَّزَ العربُ في النَّعتِ المرفوعِ النَّصبَ للخفَّةِ. وذهبَ المبرّدُ المذهبَ نفسَه في اختيارِ النَّصبِ كلَّما تباعدَ الكلامُ بينَ التَّابعِ والمتبوعِ؛ قالَ: " إلَّا أنَّ الثَّانيَ كلَّما تباعدَ من الأوّلِ قويَ النَّصبُ واختيرَ، نحوَ قولك: هذا معطي زيدٍ الدّراهمَ وعمرًا الدَّنانيرَ" (المبرد، 1994، صفحة 151/4). فالنَّاصبُ ينصبُ ما تباعدَ منه، وليسَ الجرُّ كذلكَ (المبرد، 1994، صفحة 151/4)..

وشكَّلَ طولُ الكلامِ لدى الفرّاءِ أحدَ المنطلقاتِ الأساسيَّةِ للتّوجيهِ النَّحويّ؛ وكثرتْ شواهدُه في هذا البابِ؛ ومنْ ذلكَ تعليلُه نصبِ الصّابرين في قولِه تعالى: " وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ"[27]، فقدْ نُصبتْ الكلمةُ؛ لأنّها من صفةِ اسمٍ واحدٍ يُرادُ به المدحُ، ولمّا طالَ الكلامُ بين المتبوعِ (مَن) والتّابعِ (الصّابرين) بالأسماءِ المعطوفةِ كانَ القطعُ إلى النَّصبِ أولى منَ الإتباعِ بالرَّفعِ، يقولُ: " وقولُه: (مَنْ آمنَ باللهِ)، (مَنْ) في موضعِ رفعٍ، وما بعدَها صلةٌ لها، حتى ينتهيَ إلى قولِه (والموفون بعهدِهم)، فتُرَدّ (الموفون) على (مَن)، و(الموفون) مِنْ صفةِ (مَنْ)، كأنَّه: مَنْ آمنَ ومَنْ فعلَ وأوفى. ونُصبت (الصّابرين)؛ لأنَّها مِن صفةِ (مَن)، وإنَّما نُصبتْ؛ لأنَّها مِنْ صفةِ اسمٍ واحدٍ، فكأنَّه ذهبَ إلى المدحِ، والعربُ تعترضُ مِن صفاتِ الواحدِ إذا تطاولتْ بالمدحِ أو الذَّمِّ، فيرفعون إذا كانَ الاسمُ رفعًا، وينصبون بعضَ المدحِ، فكأنَّهم ينوون إخراجَ المنصوبِ بمدحٍ مجددٍ غيرِ متبَعٍ لأوّلِ الكلامِ" (الفراء، غ.م، صفحة 105/1). ومنَ الأمثلةِ الشّعريّة التي ساقَها على جوازِ القطعِ لتطاولِ النّعوتِ قولُ الشَّاعرِ:

لا يَبْعَدَنْ قومي الَّذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النَّازلينَ بكلِّ معتركٍ والطَّيّبين معاقِدَ الأُزُرِ[28] (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 264)؛ (الفراء، غ.م، صفحة 105/1)؛ (الزركلي، 2002م، صفحة 303/2)

فقد نصبوا (النَّازلين والطَّيبين) على المدحِ لمَّا تطاولتِ النّعوتُ، وحقُّهما الرَّفعُ؛ ذلك أنّهما من صفة (قومي)، والرّفعُ جائزٌ على أنْ يُتبَعَ آخِرُ الكلامِ أوَّلَه (الفراء، غ.م، صفحة 105/1). وذكرَ كذلك قولَ الشَّاعرِ:

إلى الملكِ القرْمِ وابنِ الهُمامِ وليثَ الكتيبةِ في المُزدَحَمْ

(26) الأحقاف: 12.

(27) البقرة: 177.

(28) الخرنق بنت بدر، من بني ربيعة البكرية العدنانية، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد، توفيت نحو 50 قبل الهجرة. والبيت من شواهد سيبويه، والفراء .

وذا الرَّأيِ حينَ تُغَمُّ الأمورُ بذاتِ الَّليلِ وذاتِ اللُّجُمْ (الأنباري، 1424هـ/ 2003م، صفحة 384/2) ؛ (البغدادي ، 1418هـ/ 1997م، صفحة 451/1)

نصبَ (ليث الكتيبة) و(ذا الرّأي) على المدحِ، والاسمُ قبلَهما مخفوضٌ؛ لأنَّه منْ صفةِ واحدٍ، أي لتطاولِ الصّفاتِ وتعدَدِها (الفراء، غ.م، صفحة 106/1).

العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ وطول الكلامِ: اختلفَ النُّحاةُ في العطفِ على الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ؛ فقدْ ذهبَ الكوفيّون إلى جوازِ العطفِ بلا شرطٍ نحوَ: قمتُ وزيدٌ (الأنباري، 1424هـ/ 2003م، صفحة 388/2). وحجّتُهم في ذلك ما سمعوه منَ العربِ نثرًا وشعرًا؛ ومن ذلك قولُه تعالى: " ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى"[29] يقولُ الفرّاءُ: " قولُه عزَّ وجلَّ (فاستوى)، استوى هو وجبريلُ بالأفقِ الأعلى لمّا أُسريَ به... فأضمرَ الاسمَ في استوى وردَّ عليه هوَ، وأكثرُ كلامِ العربِ أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائزٌ؛ لأنَّ في الفعلِ مضمرًا" (الفراء، غ.م، صفحة 95/3). ومعنى كلامِه أنَّه عطفَ هو على الضَّميرِ المستكنِ في (استوى)، أي: جبريلُ ومحمدٌ بالأفقِ وهو مطلعُ الشَّمسِ (الأنباري، 1424هـ/ 2003م، صفحة 388/2). ومنه قولُ النّبيِّ، صلى اللهُ عليه وسلَّمَ: " كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ" (البخاري، . 1422هـ، صفحة 5/ 9) برفعِ (أبو بكر وعمر) عطفًا على الضَّميرِ في كنتُ وفعلتُ وانطلقتُ. وكذلكَ قولُ عمرَ: " إنّي كنتُ وجارٌ لي منَ الأنصارِ" (البخاري، صحيح البخاري، 1422هـ، صفحة 133/3)؛ إذ ارتفعَتْ كلمةُ (جار) عطفًا على الضَّميرِ في كنتُ بلا توكيدٍ أو فصلٍ. ومن ذلك نظمًا قولُ جريرٍ:

ورجا الأُخيطِلُ من سفاهةِ رأيِهِ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا (جرير، غ.م، صفحة 57/1)

والشَّاهدُ فيه عطفُ (أب) على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ في (يكن)، من غيرِ تأكيدٍ ولا فصلٍ (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي. تقديم وشرح فواز الشّعّار ، 1419هـ/ 1998م، صفحة 201/1). وشواهدُ الكوفيين على ذلك كثيرةٌ، وليسَ المقامُ بصددِ إحصائِها.

أمّا البصريّون فيشترطون لصحّةِ العطفِ توكيدَ الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ؛ قالَ سيبويهِ: " لو قلتَ: اذهبْ وعبدُ الله كانَ فيه قبحٌ، فإذا قلتَ: اذهبْ أنت وعبدُ الله، حَسُنَ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 247/1). وقالَ: " لو قلتَ: اقعدْ وأخوك كانَ قبيحًا حتّى تقولَ: أنت؛ لأنّه قبيحٌ أن تعطفَ على المرفوعِ المضمرِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 298/1). ويستدلُّ على ذلك بآياتٍ من الذِّكرِ الحكيمِ نحوَ قولِه تعالى: " فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا "[30]، وكذلك: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "[31]. وقبّح قولَهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ؛ لأنَّ في (سواء) اسمًا مضمرًا مرفوعًا؛ لذا ينبغي القولُ: مررتُ برجلٍ سواءٍ هوَ والعدمُ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 31/2). وإلى مثل ذلك ذهبَ المبرّدُ؛ قالَ: " ألا ترى أنَّك لو قلتَ: قمْ وعبدُ الله كانَ جائزًا على قُبحٍ، حتَّى تقولَ: قمْ أنتَ وعبدُ الله" (المبرد، 1994، صفحة 210/3). أمّا إذا طالَ الكلامُ بين الضّميرِ المرفوعِ والمعطوفِ من غيرِ توكيدٍ فالإتباعُ جائزٌ عندَهم؛ إذ يقومُ طولُ الكلامِ مقامَ التَّوكيدِ؛ فالتَّوكيدُ مقامُ تفصيلٍ وبيانٍ، نصَّ على ذلك ابنُ جني قائلًا: " التَّوكيدُ من مواضعِ الإطنابِ والإسهابِ، والحذفُ من مواضعِ الاكتفاءِ والاختصارِ" (جني، 1421هـ/ 2000م، صفحة 59/2). وقال ابنُ هشامٍ: " المؤكِّد مُريدٌ للطّولِ، والحاذفُ مريدٌ للاختصارِ" (ابن هشام، 1985م، صفحة 793)، لذلك يجيزون العطفَ على الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ إذا طال الكلام بغيرِ توكيدٍ، وعلى ذلك خرَّج سيبويهِ الرَّفعَ في قولِه تعالى: " لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا "[32]، فقدْ عطفَ (آباؤنا) على الضّميرِ في (أشركنا) من غيرِ توكيدٍ لوجودِ (لا). (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 379/2) وقالَ المبرّدُ: " إنْ طالَ الكلامُ حسنَ حذفُ التَّوكيدِ" (المبرد، 1994، صفحة 210/3). وإلى مثل ذلك ذهبَ ابنُ السَّرَّاجِ؛ إذ يحسنُ عنده العطفُ إذا فصلتَ بينَ الضَّميرِ والمعطوفِ، نحوَ: ما قمتُ ولا عمرٌو. (ابن السراج، غ.م، الصفحات 78/2-79) وجعلَ ابنُ يعيشَ طولَ الكلامِ بالمفعولِ مسوّغًا للعطفِ على الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ من غيرِ توكيدٍ؛ لأنّ طولَ الكلامِ والفاصلَ سدّا مسدّ التّأكيدِ، ومن ذلك قراءةُ الرّفعِ لقولِه تعالى:" فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ "[33]، قالَ: " فإنّه عطفَ (الشّركاءَ) على المضمرِ المرفوعِ في (أجمِعوا) حينَ طالَ الكلامُ بالمفعولِ" (ابن يعيش، 1422هـ/2001م، صفحة 280/2). ونبّه ابنُ عصفورٍ على طولِ الكلامِ الحاصلِ بالجارِّ والمجرورِ بينَ الضَّميرِ المرفوعِ والمعطوفِ، واستدلَّ على ذلك بقولِه تعالى: " هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ "[34]، فقولُه (وملائكته) معطوفٌ على الضّميرِ في (يصلّي)، فلم تحتجْ إلى تأكيدٍ؛ لطول الكلام بـ (عليكم)، الذي هو معمولُ (يصلي) (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي. تقديم وشرح فواز الشّعّار ، 1419هـ/ 1998م، الصفحات 199/1-200). واستشهدوا على طولِ الكلامِ بالتَّمييزِ بينَ المتعاطفيْن نحوَ قولِ الشّاعرِ:

(29) النجم: 6_7.

(30) المائدة: 24.

(31) البقرة: 35.

(32) الأنعام: 148.

(33) يونس: 71.

(34) الأحزاب: 43.

مُلِئتَ رُعبًا وقومٌ كنتَ راجيهم لما دَهَمْتُكَ من قومي بآساد[35] (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1402هـ/ 1982م)

والشّاهدُ فيه عطفُ قومٍ على الضَّمير في (ملئت) لمّا طالَ الكلامُ بالتّمييزِ. واستشهدوا كذلك بالنّداءِ نحوَ قولِ الشّاعرِ:

لقدْ نلتَ عبدَ الله وابنُكَ غايةً من المجدِ مَن يظفرْ بها نالَ سؤددا (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ، 1410هـ/ 1990م، صفحة 373/3) ؛ (السيوطي، غ.م، صفحة 220/3)[36]

والشّاهد فيه عطفُ (ابنك) على الضّميرِ في (نلت)، لمّا طالَ الفصلُ بينَهما بالنّداءِ.

_ **صفةُ الزّمانِ وطول الكلامِ:** إذا حُذفَ ظرفُ الزّمانِ وأقيمت صفتُه مقامَه نحو طويلٍ وحديثٍ وكثيرٍ وقليلٍ وقديمٍ... فليسَ في الوصفَ إلّا النّصبَ على الظّرفِ، والرّفعُ لا يجوزُ؛ فتقولُ: سيرَ عليهِ طويلًا، وسيرَ عليه حديثًا، وسيرَ عليه كثيرًا؛ أيْ: زمانًا طويلًا، وزمانًا حديثًا، وزمانًا كثيرًا، ولا تقولُ: سيرَ عليه طويلٌ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 227/1) ؛ (ابن السراج، غ.م، صفحة 193/1). وعلّلَ سيبويهِ النَّصبَ بقولِه: " وإنّما نُصِبَ صفةُ الأحيانِ على الظّرفِ، ولم يَجُزِ الرَّفعُ؛ لأنَّ الصّفةَ لا تقعُ مواقعَ الاسمِ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 227/1). أمّا إذا طالَ الكلامُ بالوصفِ؛ فالرّفعُ جائزٌ وقويٌّ؛ كأنْ تقولَ: سيرَ عليه طويلٌ منَ الدَّهرِ. وقدْ وضّحَ ذلك سيبويهِ قائلًا: " فإنْ قلتَ: سيرَ عليه طويلٌ منَ الدَّهرِ، وشديدٌ منَ السّيرِ، فأطلتَ الكلامَ ووصفتَ، كانَ أحسنَ وأقوى وجازَ، ولا يبلغُ في الحسنِ الأسماءَ. وإنّما جازَ حينَ وصفتَ وأطلتَ؛ لأنّه ضارعَ الأسماءَ؛ لأنَّ الموصوفةَ في الأصلِ هي الأسماءُ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 228/1). ولعلّ هذا المقامَ لخيرُ دليلٍ على ما ذهبَ إليه ابنُ جني في أنّه يُجيزُ مع طولِ الكلامِ ما لا يجيزُه مع قصرِهِ.

المنادى وطول الكلامِ: جاءَ في الكتابِ: " وزعمَ الخليلُ_ رحمَه اللهُ_ أنّهم نصبوا المضافَ نحوَ: يا عبدَ اللهِ ويا أخانا، والنّكرةَ حينَ قالُوا: يا رجلًا صالحًا، حين طالَ الكلامُ، كما نصبُوا هو قبلَك، وهو بعدَك. ورفعُوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعُهما واحدٌ، وذلكَ قولُك: يا زيدُ ويا عمرُو، وتركوا التّنوينَ في المفردِ، كما تركوه في قبلُ" (سيبويه، 1425هـ/2004م، الصفحات 182/2-183). فطولُ الكلامِ إذنْ علةٌ لنصبِ المنادى، كما أنّ قصرَه علّةٌ لضمّه، قياسًا على (قبلُ وبعدُ) في الإطالةِ وغيرِها. وهذا مذهبُ ابنِ السّراجِ؛ قال مؤيّدًا المبرّدَ: " وكانَ أبو العبّاسِ_ رحمَه اللهُ_ يقولُ: إنّ نصبَ (يا حسنَ الوجهِ) لطولِه، لا لأنّه مضافٌ؛ لأنَّ معناه حسُنَ وجهُه (ابن السراج، غ.م، صفحة 346/1).

وممّا انتصبَ فيه المنادى بدافعِ الطّولِ ما كانَ فيه التّابعُ والمتبوعُ اسمًا واحدًا، نحوَ قولِك: يا ثلاثةً وثلاثينَ، ولا تقولُ: يا ثلاثة وثلاثون؛ لأنّكَ لمْ تُردْ أنْ تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما على حيالِه، فصارَ بمنزلةِ قولِك ثلاثةَ عشرَ، لأنّك لم تُردْ أنْ تفصلَ ثلاثةً من العشرةِ، فلزمَها النّصبُ كما لزمَ يا ضاربًا رجلًا حينَ طالَ الكلامُ (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 228/2).

وفي نداءِ الحكايةِ ذكرَ سيبويهِ أنْ لوْ سمّيَ رجلٌ زيدًا وعمرًا، ونوديَ بـ (يا) لجازَ النَّصبُ، ومردُّ ذلك الطّولُ، قالَ: " وإذا ناديتَه والاسمُ زيدٌ وعمرٌو، قلتَ: يا زيدًا وعمرًا؛ لأنَّ الاسمَ قدْ طالَ، ولمْ يكنِ الأوّلُ المنتهى ويَشرك الآخِر، وإنَّما هذا بمنزلتِه إذا كانَ اسمُه مضافًا" (سيبويه، 1425هـ/2004م، صفحة 334/3). وتفسيرُ قولِه "أنَّ نداءَ (زيدٌ وعمرٌ) علَمًا، يكونُ بنصبِ الاسمين معًا، لا ببنائِهما على الضَّمِّ، ومعاملتِهما معاملةَ نداءين مستقلّين على الأصلِ؛ وذلك لأنَّ التَّسميةَ وقعتْ بـ (زيد وعمرو) معًا، لا بالأوّلِ وحدَه دونَ الآخرِ، ولمَّا كانَ الأمرُ كذلك طالَ الأوّلُ (زيدٌ) بالثَّاني (وعمرٌو)، كما طالَ العلمَ المضافُ بالمضافِ إليه، نحوَ يا عبدَ اللهِ" (الجبالي، 2005م، صفحة 96). وكذلك المنادى الموصوفُ، فقدْ يكونُ الطّولُ سببًا في نصبِ النَّعتِ، وهو قولُ المبرّدِ: " وإنْ سمَّيتَه بـ (زيد الطّويل)، فيمنْ جعلَ الطَّويلَ نعْتا، قلتَ: يا زيدُ الطَّويلَ أقبلْ، تنصبُ لطولِه كما تنصبُ عشرينَ رجلًا" (المبرد، 1994، صفحة 14/4).

امتناعُ إضافةِ الاسمِ إلى اللّقبِ لطولِ الكلامِ: إذا كانَ الاسمُ واللّقبُ مركّبيْن كلاهما أو أحدُهما، فإنَّ الإضافةَ ممتنعةٌ لطولِ الكلامِ، نصَّ على ذلكَ الأشموني، قالَ: " وإنْ لمْ يكونا مفردَيْن: بأنْ كانا مركَّبيْن، نحوَ: (عبد الله أنف الناقة)، أو الاسم، نحو: (عبد الله بطة)، أو اللقب، نحوَ: (زيد أنف النّاقة)، امتنعتِ الإضافةُ للطّولِ، وحينئذٍ أَتْبِعْ الذي رَدِف وهو اللَّقبُ للاسمِ في الإعرابِ: بيانًا أو بدلًا، ولكَ القطعُ" (الأشموني، 1419هـ/ 1998م، صفحة 112/1). وذلك معناه أنْ تتبعَ الثَّانيَ الأوّلَ، إمّا على البدلِ أو عطفِ البيانِ، أو أنْ تقطعَه عنِ التَّبعيَّةِ؛ برفعِه خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أو نصبِه على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ. أمّا الإضافةُ فممتنعةٌ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشَّيءِ الواحدِ. ولعلَّه انطلقَ في حكمِه هذا بتوجيهٍ منْ كتابِ سيبويهِ الذي يجيزُ إضافةَ المفردِ إلى المفردِ كقولِك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيسُ قُفَّةَ قد جاءَ، وهذا زيدُ بطَّةَ. أمّا إذا لقَّبتَ المفردَ بمضافٍ و المضافَ بمفردٍ، جرى أحدُهما على الآخرِ كالوصفِ، وذلكَ قولُك: هذا زيدٌ وزْنُ سبعةٍ، وهذا عبدُ الله بطَّةُ يا فتى، وكذلك إنْ لقَّبتَ المضافَ بالمضافِ (سيبويه، 1425هـ/2004م، الصفحات 294/3-295). وإذنْ، فإنَّ الطّولَ حائلٌ دونَ الإضافةِ في الأسماءِ المركّبةِ، وينطوي على ذلك توجيهٌ نحويٌّ منْ جانبين؛ الأوّلُ: إتباعُ الاسمِ الثّاني للأوّلِ، والثّاني القطعُ عن التّبعيّةِ.

(35) البيت بلا نسبة

(36) البيت بلا نسبة.

طولُ الكلامِ والحذف: شكّلَ طولُ الكلامِ عند النّحويين مدعاةً للحذفِ في مسائلَ كثيرةٍ؛ وذلك للثّقلِ الذي يعتري الجملَ والتّراكيبَ إذا طالتْ، فجنحوا إلى الاختصارِ، والتّخفيفِ من هذا الثّقلِ. ولعلّ حذفَ التّاءِ من الفعلِ لدليلٌ جليٌّ على ذلك؛ فالفاعلُ إذا كانَ مؤنّثًا حقيقيًا وجبَ إلحاقُ التّاءِ بالفعلِ الماضي المسندِ إليه، كقولِك: قامتْ هندٌ، وقعدت جمل (المبرد، 1994، صفحة 146/2) ؛ (ابن الخباز، 1428ه/ 2007م، صفحة 124). أمّا إذا بعُدَ الفعلُ عن الفاعلِ فالأَولى حذفُ التّاءِ تخفيفًا لطولِ الكلامِ، قالَ سيبويهِ: " وقالَ بعضُ العربِ: قالَ فلانةُ. وكلَّما طالَ الكلامُ فهو أحسنُ، نحو قولِك: حضرَ القاضيَ امرأةٌ؛ لأنَّه إذا طالَ الكلامُ كانَ الحذفُ أجملَ، وكأنّه شيءٌ يصيرُ بدلًا من شيءٍ" (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 38/2). والتّراكيبُ الحقيقةُ بالحذفِ لطولِ الكلامِ جمّةٌ في العربيّةِ، منها الحذفُ الحاصلُ لطولِ الكلامِ بالإتباعِ، ولعلَّ أبرزَ المسائلِ المندرجةِ في هذا البابِ ما يأتي:

_ **حذفُ فعلِ التّحذيرِ لطولِ الكلامِ بالتّكرارِ (التّوكيد):** يحذفُ فعلُ التّحذيرِ بسببِ الإطالةِ بالتّكريرِ، نحوَ: (الأسدَ الأسدَ)، أو بالعطفِ، نحوَ: (رأسَكَ والحائطَ)، فقدْ طالَ الكلامُ بالإتباعِ، وذلكَ رخصةٌ لحذفِ الفعلِ؛ ذاك أنّ التّحذيرَ موضعُ إعجالٍ، لا يحتملُ طولَ الكلامِ، ويدلُّ على الفعلِ المحذوفِ بما يُشاهَدُ من الحالِ، ومنْ أمثالِ العربِ: (رأسَكَ والسيفَ)، وتقديرُه: اتقِ رأسَك والسّيفَ (المبرد، 1994، صفحة 215/3). قالَ سيبويهِ: " وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حينَ ثنّوا لكثرتِها في كلامِهم، واستغناءً بما يرون منَ الحالِ، وبما جرى من الذّكرِ، وصارَ المفعولُ الأولُ بدلًا من اللّفظِ بالفعلِ، حينَ صارَ عندَهم مثلَ: إيّاك، ولم يكنْ مثلَ: إيّاك لو أفردتَه؛ لأنّه لم يكثرْ في كلامِهم كثرةَ إيّاك، فشُبِّهتْ بإيّاك حيثُ طالَ الكلامُ، وكانَ كثيرًا في الكلامِ" (سيبويه، 1425ه/2004م، صفحة 275/1). يتّضحُ من كلامِه أنّك إذا أفردْتَ فقلتَ مثلًا: (الأسدَ) جاز ذكرُ العاملِ (الفعل)؛ لأنّ الكلامَ لم يطُلْ، لذا يجوزُ: (احذرِ الأسدَ). أمّا إذا كرّرْتَ فحذفُه غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ الكلامَ طالَ بالتّكرارِ، فلا تقولُ: احذرِ الأسدَ الأسدَ. أمّا إذا حذّرْتَ بـ (إيّاك) فيمتنعُ ذكرُ الفعلِ؛ لأنّك استأثرتَها دونَ غيرِها منَ الأسماءِ لدلالةِ التّحذيرِ، ولكثرتِها في الكلامِ (ابن يعيش، 1422ه/2001، الصفحات 1-398) ومنْ شواهدِ سيبويهِ في جوازِ ذكرِ العاملِ انقيادًا لطولِ الكلامِ قولُ جريرٍ:

خلِّ الطّريقَ لمنْ يبني المنارَ بهِ وابرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اصطرّكَ القدرُ (جرير، غ.م، صفحة 211/1)

مناقشة النتائج: خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- لموقع التابع أثر جلي في ضبطه؛ فرتبته الأصيلة التأخر عن متبوعه؛ لأنه إنما يجيء ليوضح متبوعه أو يؤكده أو يزيده بيانا... فإذا اختلت الرتبة بين التابع والمتبوع كأن يتقدم التابع، فإن التركيب ينتقل بأكمله من صورة النعت والمنعوت، أو التوكيد والمؤكد، أو البدل والمبدل منه...، إلى صورة أخرى تأخذ حكمًا مستقلًا، وتعرب بمقتضى العامل وتخلع عنها ثوب التبعيّة.
- يضبط التابع في أحايين ضبطا صوتيا مرده علاقة المجاورة؛ فقد سمع عن العرب قطع التابع إلى الجر تحقيقًا للتّناغم والتّشاكل والتّسجيع بين الألفاظ المتجاوة، إلا أنّ الحمل على الجوار لا يلغي حكم التبعيّة. والرّاجح عند الجمهور جرُّ النّعت على الجوار، وهو في التّوكيد على ندرة.
- يجيز سيبويه الفصل بين التابع والمتبوع مع التدثّر بثوب التبعيّة، واختلفت آراء النّحويين في ذلك؛ فذهب الجمهوُر إلى جواز الفصل ما لم يكن الفاصل أجنبيًا. أما إذا طال الكلام بين التّابع والمتبوع فالقطع أولى؛ إذ يجوز مع طول الكلام بين التابع والمتبوع ما لا يجوزُ مع قصره.

التوصيات:

توصي الباحثة بمزيد من الدراسات النحوية التي تتغيا الكشف عن علاقة الحركات الإعرابية بموجهات انطلق منها القدماء في تقعيدهم القواعد، كالعلاقة بين تعدد الأوجه الإعرابية والسياق... وهذا من شأنه أن يسهم في رفع شأن العربية، والحفاظ على سيرورتها وديمومتها، ووصول العربية إلى مستوًى عليٍّ مكين، لا سيما أن كثيرا من الموجهات التي تبناها القدماء قد حُجّمت، فباتت الدراسات الحديثة تميل إلى أحادية الوجوه الإعرابية .

قائمة المراجع Bibliography:

- بن المنذر، أ1967) .م .(*الديوان*) .ن. ح. القيسي (.Ed ,بغداد: مطبعة المعارف.
- بن ربيعة، ل1425) .ه/ 2004م .(*الديوان. اعتنى به حمدو طمّاس* .(Vol. 1)دار المعرفة.
- بن زيد، ا2000) .م .(*الديوان*) .(Vol. 1)م. ن. طريفي (.Ed ,بيروت: دار صادر.
- ابن الأثير1420) .ه .(*البديع في علم العربية. . ط1. مكة: . .*) .(Vol. 1) .ت. ف. الدين (.Ed ,مكة: جامعة أم القرى. *(1/ 142).*
- ابن السراج) .غ.م .(*الأصول في النحو*) .(Vol. 2)ع. ا. الفتلي (.Ed ,بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن الشجري1413) .ه/ 1991م .(*أمالي ابن الشجري*) .(Vol. 1)م. م. الطناحي (.Ed ,القاهرة: مكتبة الخانجي.

- ابن جني1420) .هـ/ 1999م .(*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* .وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن جني) .غ.م .(*الخصائص* .(Vol. 2)الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني) .غ.م .(*اللمع في العربية*) .ف. فارس (.Ed ,الكويت: دار الكتب الثقافية.
- ابن خالويه) .غ.م .(*مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع* .القاهرة : مكتبة المتنبي.
- ابن عاشور1984) .م .(*التحرير والتنوير* .تونس: الدار التونسية.
- ابن عصفور1419) .هـ/ 1998م .(*شرح جمل الزجاجي. تقديم وشرح فواز الشّعّار*) .(Vol. 1)ا. إ. يعقوب (.Ed ,بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور1391) .هـ/ 1971م .(*المقرب*) .(Vol. 1)أ. ع. الجبوري (.Ed ,بغداد: مطبعة العاني.
- ابن عقيل1400) .هـ/ 1980م .(*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*) .(Vol. 20)م. م. الحميد (.Ed ,القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ابن عقيل1400) .هـ _ 1405هـ .(*المساعد على تسهيل الفوائد*) .(Vol. 1)م. ك. بركات (.Ed ,جامعة أم القرى (دمشق: دار الفكر_ جدة: دار المدني).
- ابن مالك1402) .هـ/ 1982م .(*شرح الكافية الشافية*) .(Vol. 1)ع. ا. هريدي (.Ed ,مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- ابن مالك1410) .هـ/ 1990م .(*شرح تسهيل الفوائد*) .(Vol. 1)ع. ا. المختون (.Ed ,هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن منظور1414) .هـ .(لسان العرب In .*مادة فصل* .(Vol. 3)بيروت: دار صادر.
- ابن هشام1985) .م .(*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*) .(Vol. 6)م. ا. الله (.Ed ,دمشق :دار الفكر .
- ابن يعيش1422) .هـ/2001 .(*شرح المفصل للزمخشري قدم له إيميل بديع يعقوب* .(Vol. 2 ,1 ed.)بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو المكارم، ع1427) .هـ .(*أصول التفكير النحوي* .(Vol. 1)القاهرة: دار غريب.
- أبو علي الفارسي. (1389هـ/ 1969م). *الإيضاح العضدي* (المجلد 1). (حسن شاذلي فرهود، المحرر)
- أحمد بن الحسين ابن الخباز. (1428هـ/ 2007م). *توجيه اللمع* (المجلد 2). (دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، المحرر) مصر.
- الأخطل1423) .هـ/ 2003م .(*الديوان*) .(Vol. 1)ا. ب. المصطاوي (.Ed ,بيروت: دار المعرفة.
- الأزهري، خ1421) .هـ/ 2000م .(*شرح التصريح على التوضيح* .(Vol. 1)بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأستراباذي ، ر1996) .م .(*شرح الرضي على الكافية* .(Vol. 2)بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- الأشموني1419) .هـ/ 1998م .(*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* .(Vol. 1)بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري1424) .هـ/ 2003م *:* .(*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريّين والكوفيّين* .(Vol. 1)المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أ1420) .هـ .(*البحر المحيط في التفسير*) .(Vol. 6)ص. م. جميل (.Ed ,بيروت: دار الفكر.
- البخاري. (. 1422هـ). صحيح البخاري. تأليف محمد زهير بن ناصر الناصر (المحرر)، *باب لو كنت متخذا خليلًا (حديث رقم 3677)* (المجلد 1، صفحة 5/ 9). دار طوق النجاة.
- البخاري1422) .هـ .(صحيح البخاري In .م. ز. الناصر ,(.Ed)*باب الغُرفةِ والعُلِّيَّةِ المُشْرِفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها. حديث رقم: 2468* .(Vol. 1)دار طوق النجاة.
- الجبالي، ح2005) .م .(طول الكلام وأثره في التأويل النحوي .*مجلة جامعة الأقصى*.80 ,(2)*9* ,
- الحلبي، ا) .غ.م .(*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*) .أ. م. الخراط (.Ed ,دمشق: دار القلم.
- الرماني1418) .هـ/ 1998م .(.*شرح كتاب سيبويه*) .س. ب. العريفي (.Ed ,الرياض: جامعة محمد بن سعود.
- الزبيدي) .غ.م .(تاج العروس من جواهر القاموس In .م. م. المحققين ,(.Ed)*مادة فصل* .دار الهداية.
- الزركلي، خ2002) .م .(*الأعلام* .(Vol. 15)دار العلم للملايين.
- الزمخشري1407) .هـ .(*الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* .(Vol. 3)بيروت: دار الكتاب العربي.
- الزمخشري .(1993) .*المفصل في صنعة الإعراب*) .(Vol. 1)ع .ب. ملحم (.Ed ,بيروت: مكتبة الهلال.
- السيرافي2008) .م .(*شرح كتاب سيبويه*) .(Vol. 1 ,2 ed.) .أ. ح. حسن (.Ed ,بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي) .غ.م .(*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*) .(Vol. 2)ع. ا. هنداوي (.Ed ,مصر: المكتبة التوفيقية.
- العجاج، ع1416) .هـ/ 1995م .(*الديوان*) .(Vol. 1)د. ع. حسن (.Ed ,بيروت :دار الشرق العربي.
- العجلي، أ) .غ. م .(*ديوان أبي النجم العجلي*) .م. أ. حمران (.Ed ,دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- العكبري. (غ.م). *التبيان في إعراب القرآن* (المجلد 1). (علي محمد البجاوي، المحرر) عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفارسي، أ1405) .هـ/ 1985م *:* .(*المسائل البصريات*) .(Vol. 1)م. ا. أحمد (.Ed ,مطبعة المدني.
- الفراء) .غ.م .(*معاني القرآن*) .(Vol. 1)أ .النجاتي، م. النجار & ,ع .الشلبي (.Eds ,مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

- الفراهيدي، ا1416) .هـ/ 1995م .(*الجمل في النحو*) .(Vol. 5)ف. ا. قباوة(.Ed ,
- الفرزدق1407) .هـ/ 1987م .(*الديوان. شرح وتقديم علي فاعور* .(Vol. 1)بيروت: دار الكتب العلمية.
- القرني، ، ح1425) .هـ/ 2004م .(*أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط* .(Vol. 1)مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- المقتضب المبرد. (1994). *تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة* (المجلد 4). بيروت: عالم الكتب.
- بن مالك، ك1386) .هـ/ 1966م .(*الديوان*) .(Vol. 1)س. م. العاني (.Ed ,بغداد: مطبعة المعارف.
- جرير) .غ.م .(*الديوان*) .(Vol. 3)ن. م. حبيب (.Ed ,القاهرة: دار المعارف.
- جني، ا1421) .هـ/ 2000م .(*سر صناعة الإعراب* .(Vol. 1)بيروت: دار الكتب العلمية.
- حسان، ت1427) .هـ/ 2006م .(*اللغة العربية معناها ومبناها* .(Vol. 5)عالم الكتب.
- حسن، ع) .غ.م .(*النحو الوافي* .(Vol. 15)دار المعارف.
- ذو الرّمّة1402) .هـ/ 1982م .(*الديوان*) .(.ed 1)ت. ع. الباهلي (.Ed ,جدة: مؤسسة الإيمان.
- سلمان، ع .(1991) .*سيبويهِ* .جامعةُ بغدادَ.
- سيبويه. (1425هـ/2004م). *الكتاب* (الإصدار 1، المجلد 4). (عبد السلام هارون، المحرر) لقاهرة، مكتبة الخانجي.
- شحود، ح2002) .م .(*التقديم والتأخير عند اللغويين العرب قدامى ومحدثين مع تطبيق على سور من القرآن* .رسالة دكتوراه. جامعة تشرين/ سوريا.
- عبد الخالق عضيمة. (غ.م). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. (محمود محمد شاكر، المحرر) القاهرة: دار الحديث.
- عبدالقادر بن عمر البغدادي . (1418هـ/ 1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (المجلد 4). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عزة، ك1391) .هـ/ 1971م .(*ديوان كثيرعزة*) .ج. و. عباس (.Ed ,بيروت: دار الثقافة.
- محمود، ع2015) .م .(تقديم التّابع وتأخير المتبوع بين الجائز والممنوع، عرض ومناقشة .*مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق.72 ,*
- محمود، ع. ا1442) .هـ/ 2021م .(التّوابعُ ومعمولاتُها بينَ لزومِ الرُّتبةِ والعدولِ عنها، دراسة نحويّة تحليليّة .*حوليّة كليّة اللغة العربيّة، جامعة الأزهر*.(25)*2* ,
- ناظر ، ا1428) .هـ .(*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*) .(Vol. 1)ع. م. وآخرين (.Ed ,مصر :دار السلام.